

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٦٧

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيدة فرازير/السيدة غاتي (مالطة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

إكوادور السيد بيريس لوس

ألبانيا السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بيرسفييل

الصين السيد داي بنغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيد أولميدو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد

موزامبيق السيد فرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2023/109)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-05534 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2023/109)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أنيتا كيكي غبيهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/109، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غبيهو.

السيدة غبيهو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطته علماً بالحالة في الصومال في هذه الجلسة التي تعقد بشأن الموضوع الهام "الصومال - منظور المرأة والسلام والأمن". ويسرني أن أفعل ذلك إلى جانب الممثل الخاص المعين حديثاً لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السفير محمد الأمين سوييف، والذي أتعاون معه عن كثب، وكذلك المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث.

منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن الصومال (انظر S/PV.9125)، المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وعلى الرغم

من التحديات العديدة، أحرزت حكومة الصومال الاتحادية تقدماً كبيراً في تحقيق أولوياتها الوطنية الرئيسية. وقد استمر التعاون الوثيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، وتمت استعادة الزخم في الحرب على حركة الشباب، ولا يزال الصومال على المسار الصحيح لاستكمال عملية تخفيف عبء الديون في عام ٢٠٢٤. ومن خلال الاجتماعات المنتظمة للمجلس الاستشاري الوطني، بذل فخامة الرئيس حسن شيخ محمود جهوداً لإعطاء الأولوية للحكومة الاتحادية والعلاقات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد وتحقيق أولويات بناء الدولة.

وفي اجتماع المجلس الاستشاري الوطني المعقد في كانون الأول/ديسمبر، اتفق قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، باستثناء بونتلاندي، على نموذج اتحادي فيما يتعلق بتوزيع السلطات والعدالة، وكلاهما عنصران أساسيان لاستكمال استعراض الدستور. لقد طلبت بونتلاندي وقتاً إضافياً للنظر في موقفها من هذه المسائل وطلبت إجراء مزيد من المشاورات مع حكومة الصومال الاتحادية. إنني أشجع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على مواصلة الحوار في إطار المجلس الاستشاري الوطني من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة بناء الدولة في الصومال.

وأرحب باستمرار التزام الحكومة الاتحادية بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يتضح من إطلاقها لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويأتي إطلاق هذه الخطة في الوقت المناسب لأنها توفر إطاراً للتصدي للتحديات التي لا تزال تواجه المرأة في الصومال. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتمكين التمثيل المتساوي في جميع جوانب الحياة العامة. ولتحقيق ذلك يظل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة أيضاً أمراً بالغ الأهمية. ولا يشمل ذلك تقنين الالتزام الذي قطعته الزعماء السياسيون في الصومال بشأن حصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة في الأطر القانونية والانتخابية ذات الصلة فحسب، بل يشمل أيضاً حمايته من جانب جميع الكيانات. وفي هذا الصدد، تواصل الأمم المتحدة دعم الممثلات المنتخبات حديثاً. فعلى سبيل المثال، ومن خلال البرنامج المشترك المعني بالمرأة والسلام والحماية، دعمت الأمم المتحدة إنشاء تجمع المرأة في مجلس الشيوخ

في البرلمان الاتحادي. وللمضي قدماً، يجب أن نواصل التركيز على تعزيز مشاركة المرأة ومساواتها. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تحقيق أولوياتها لفترة ما بعد الانتخابات، بما في ذلك شن عمليات ضد حركة الشباب وإدارة الأثر المدمر للجفاف، لا تزال النزاعات السياسية المتكررة تستحوذ على اهتمام الحكومة. ففي الولاية الجنوبية الغربية، على سبيل المثال، وقعت اشتباكات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر تتعلق بتوقيف الانتخابات الرئاسية في الولاية. وقد تمكن مؤتمر للمصالحة في تلك الولاية، الذي عُقد تحت رعاية الرئيس محمود ورئيس مجلس الشعب الشيخ عدن محمد نور، من تجنب التصعيد ومعالجة المظالم السياسية. وفي بلدة لاسعانود بإقليم سول، يستمر القتال الذي اندلع في ٦ شباط/فبراير وأدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. وبفقد تقييم مشترك بين الوكالات بأن أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ شخص قد شردوا، ٨٩ في المائة منهم من النساء والأطفال. وقتل ما لا يقل عن ٦٣ مدنياً وجرح أكثر من ٣٦٣ شخصاً. ولا تزال الجهود جارية لوقف القتال، ولكن الحالة، بما في ذلك استهداف الهياكل الأساسية المدنية، تظل مثيرة للقلق. وأود أن أكرر البيانات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين التي تدعو إلى حل التوترات السياسية من خلال الحوار، وتدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لتلبية احتياجات المشردين والمتضررين على وجه السرعة.

وبالتوازي مع ذلك، تواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تكوين قوات لتتولى تدريجياً المسؤوليات الأمنية تماشياً مع الخطة الانتقالية للصومال. وكان تسليم معسكر بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الجيش الوطني الصومالي في منتصف كانون الثاني/يناير خطوة مهمة في تلك العملية، ممهداً الطريق لتسليم المزيد من معسكرات مماثلة في المستقبل. ومع ذلك، لا يزال التمويل يشكل تحدياً حاسماً. وأكرر النداءات السابقة التي وجهها الأمين العام لكفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي وتوفير الموارد الكافية لقوات الأمن الصومالية. ولا يزال ذلك أمراً حيوياً للانتقال الأمني.

نظراً لخمسة مواسم متتالية من الأمطار الشحيحة، فإن الجفاف الحالي لم يسبق له مثيل في شدة. تستمر الاحتياجات الإنسانية في الارتفاع بشكل مطرد، حيث يحتاج حوالي ٨,٣ ملايين شخص - ما يقرب من نصف سكان الصومال المقدّر - إلى المساعدة والحماية في عام ٢٠٢٣. كما أن الاحتياجات أكثر وضوحاً فيما بين الأقليات والفئات المهمشة.

وبفضل الدعم السخي من الجهات المانحة والجهود الحكومية ومبادرات المجتمع المحلي، وسعت المنظمات الإنسانية نطاق استجابتها ووصلت إلى ٧,٣ ملايين شخص في عام ٢٠٢٢. ولئن كان من الممكن منع المجاعة في الوقت الحالي، فإنها لا تزال تشكل تهديداً إذا شحت الأمطار بين شهري نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه كما

ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الصومال. كان عام ٢٠٢٢ الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين منذ عام ٢٠١٧، مع زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين مقارنة بعام ٢٠٢١. وخلال الأشهر القليلة الماضية، أحرزت الحكومة الاتحادية تقدماً في مواجهة هذا التهديد من خلال استهداف العمليات العسكرية والمالية لحركة الشباب وسرديتها الأيديولوجية. وقد نفذت قوات الأمن الصومالية، معززة باستخدام الميليشيات المحلية، عمليات ناجحة ضد حركة الشباب في ولايتي هيرشبيلي وغالمودوغ.

ثانياً، أود أن أشيد بفخامة الرئيس حسن شيخ محمود على قيادته القوية. فتحت قيادته، يشهد الصومال الآن جهوداً متضافرة للنهوض بالسلام والأمن. وفي الواقع، يعتقد الاتحاد الأفريقي أننا نشهد ظهور تغيير تحويلي في الصومال عبر مختلف الجبهات.

وبالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستواصل السعي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية على النحو الذي كلفتها به الأمم المتحدة. إن تقاني الاتحاد الأفريقي في دعم الصومال قوي ودائم وسيتمدد إلى ما بعد عمر بعثته التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. هذا هو طموحنا لكفالة أن يشكل الصومال جزءاً من أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية بحلول عام ٢٠٦٣.

منذ آخر إحاطة قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ (انظر S/PV.9125)، واصل الصومال تسجيل تقدم كبير في أولوياته الوطنية الرئيسية، لا سيما تلك المحددة في خطة عمل الحكومة الفيدرالية المؤلفة من ست ركائز. وكما ذكر آنفاً، يقود الرئيس حسن شيخ محمود تلك الجهود، ويسرني أن أبلغكم بأنه اتخذ خطوات حاسمة، أساساً للتعبيل بالسياسة الشاملة للجميع والحوار كوسيلة للنهوض بأولويات البلد.

وللحفاظ على زخم السياسة الشاملة للجميع وتعزيزه، شهدنا مراراً وتكراراً زيارة الرئيس لمواقع الخطوط الأمامية في جميع أنحاء الصومال، وتقديم دعمه الشخصي لعمليات المصالحة الجارية. وتمخضت تلك الزيارات عن بناء توافق في الآراء فيما بين المجتمعات المحلية دعماً للهجوم الصومالي المستمر على حركة الشباب. وعلى وجه التحديد، أسفرت زيارة الرئيس إلى منطقة شبيلي الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر عن وقف الأعمال العدائية بين عشيرتين قامتا منذ ذلك الحين بدور مركزي في طرد الحكومة الاتحادية لحركة الشباب من المنطقة. وبالمثل، دعا الرئيس إلى وقف الأعمال العدائية وأبلغ استعداد الحكومة الاتحادية لتيسير الحوار وحل النزاع بين قوات أرض الصومال والعشائر في لاسعانود. ورداً على ذلك، دعت أرض الصومال إلى وقف إطلاق

هو متوقع ولم تستمر المساعدات الإنسانية. وتسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣، التي أطلقت في ٨ شباط/فبراير، إلى الحصول على ٢,٦ بليون دولار لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لـ ٧,٦ ملايين شخص. وأحث المانحين على الوقوف إلى جانب الصومال في هذا الوقت العصيب بتوفير الموارد المطلوبة في وقت مبكر.

على الرغم من الشدائد الكبيرة، لا يزال شعب الصومال يظهر قوته وصموده وعزمته. وقد ولد التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية للنهوض بالسلام والأمن والتنمية زخماً إيجابياً للتمكين من إحراز مزيد من التقدم في جدول أعمال بناء الدولة. ويكمن في صميم جدول الأعمال هذا استكمال عملية استعراض دستوري شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء. ولا يزال ذلك يمثل أولوية في الفترة المقبلة.

ونحن، بوصفنا الأمم المتحدة، على استعداد لدعم تلك الجهود، وكعهدنا دائماً، لدعم الصومال في تنفيذ رؤيته لأمة آمنة ومستقرة ومسالمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة غيبهو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوييف.

السيد سوييف (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم بشأن الحالة في الصومال. ويسرني أن أكون إلى جانب السيدة كيكي غيبهو، الموظفة المسؤولة ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة في قمة الاتحاد الأفريقي الأسبوع الماضي، فإن "العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لم تكن أقوى قط". وينطبق هذا الشعور أيضاً على الشراكة القوية القائمة بين بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال.

وقبل أن أنتقل إلى استعراض بعثة الاتحاد الأفريقي للحالة في الصومال، أود أن أعرب عن مشاعر الامتنان.

أولاً، وبالنيابة عن بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، أود أن أعرب عن امتناننا لمجلس الأمن على دعمه القوي والمستمر للبعثة والتزامه بالسلام والأمن في الصومال.

رئيس الوزراء حمزة عدي بري، الذي وافق مجلس وزرائه على أكثر من ١٤ مشروع قانون خلال فترة قصيرة وأرسلت إلى البرلمان بالفعل. وسيساعد العديد منها في نهاية المطاف على إيجاد الثقة الإقليمية والدولية واجتذاب الاستثمار الأجنبي، مما يمكن الصومال من تحقيق إمكاناته الكبيرة. ومحاولة الصومال الانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا والزيارة التي قام بها مؤخرا فريق التحقق من شرق أفريقيا إلى الصومال من المؤشرات الجيدة على الازدهار الذي ينتظر الصومال في السنوات المقبلة.

ويسرني بصورة خاصة أنه خلال الدورة العادية الثانية والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، أشارت الصومال إلى التزامها، كخطوة تالية لانضمامها الوشيك إلى جماعة شرق أفريقيا، أن تصبح دولة طرفا في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتوضح هذه الرسالة الإيجابية مرة أخرى التزام الحكومة الاتحادية بتنفيذ خطة عملها الجديرة بالثناء - وهي في هذه الحالة معلم رئيسي ذو أولوية لركيزتها الاقتصادية. وفي الاتحاد الأفريقي، وإذ نحتفل بعام ٢٠٢٣ باعتباره عام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإننا نفتخر بأن الصومال ما زال يضع أهمية خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحسين الرفاه والتنمية المستدامة في صميم مستقبله.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية التي يواجهها الصومال، يسرني أن أقول إن حركة الشباب تتعرض الآن لضغوط عملياتية هائلة وتفقد أرضا حيوية. وهي تقشل في الحفاظ على قبضتها على مركز ثقلها، وهو دعم المجتمع المحلي، الأمر الذي ما زلنا نشهده مع انضمام العشائر بشكل متزايد إلى الهجوم الذي تقوده وتملك زمامه قوات الأمن الصومالية. ومن المهم الإشارة إلى أن حركة الشباب تتعرض الآن للتمزق والتدهور والهزيمة بفضل الأعمال الشجاعة لقوات الأمن وتضحياتها الجليلة. والخسائر التي تكبدتها حركة الشباب مؤخرا في عدة مناطق في هيرشبيلي وغالمودوغ - بما في ذلك شبيلي الوسطى وهيران وبلدات في مودوغ، مثل ميناء حرر طيري - تمثل جميعها مكاسب استراتيجية وعملياتية للحكومة الاتحادية.

النار وإيجاد حل سلمي للنزاع. وأدان الشركاء الدوليون، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، بشدة استمرار العنف والتقارير التي تقيد بتعبئة الجماعات المسلحة، وحثوا كذلك جميع الأطراف على الالتزام بوقف إطلاق النار وممارسة ضبط النفس والدخول في حوار بناء لإرساء مسار إلى حل سلمي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قاد الرئيس حسن شيخ محمود، مع رئيس مجلس النواب، بنجاح عملية مصالحة من مرحلتين في ولاية جنوب غرب الصومال، اختتمت باتفاق بين أصحاب المصلحة. الآن وقد تم حل النزاع، أحيي تصميم جميع أصحاب المصلحة على دعم خطط الحكومة الاتحادية لفتح جبهة جديدة ضد حركة الشباب قريبا.

وما زلت أشعر بالتشجيع لأن القادة الصوماليين يواصلون الحوار من خلال المجلس الاستشاري الوطني للحفاظ على الاستقرار السياسي في الصومال. ومنذ أيار/مايو ٢٠٢٢، شهدنا اجتماعات مستمرة ومنظمة للمجلس الاستشاري الوطني. ويساعد المجلس الآن على النهوض بالأولويات الوطنية للصومال، بما في ذلك الأمن والمجالات الرئيسية لبناء السلام وبناء الدولة. واجتمع المجلس مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر، وجمع بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، باستثناء بونتلاندا، للاتفاق على القضايا المتعلقة الرئيسية المتعلقة بالاتحاد وإرساء الديمقراطية. وإذ أحيط علما بموقف بونتلاندا المعلن بشأن علاقتها بالحكومة الاتحادية، فإنني أشعر بالتفاؤل بأن القادة الصوماليين يمكنهم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة في إطار المجلس الاستشاري الوطني. ومما يشجعني أيضا أن بونتلاندا أبدت استعدادا لمواصلة الحوار مع الحكومة الاتحادية، وأتطلع إلى مشاركتها في الاجتماع المقبل للمجلس الاستشاري الوطني.

لقد عُرف الصومال بانعدام الأمن منذ عقود. ومع ذلك، يسرني أن أبلغكم اليوم أن الحكومة الاتحادية لا تستعد للسلام الدائم من خلال قيادتها في إسكات البنادق في الصومال فحسب، بل إنها تتخذ أيضا خطوات لتحقيق الازدهار لمواطنيها. وفي هذا السياق، أرحب بجهود

العمليات المتقدمة في باريير كجزء من اتفاق عملياتي مع الحكومة الاتحادية، وتمركزنا مؤخرا مع قوات الأمن الصومالية في قاعدة العمليات الأمامية لجسر هاوادل.

وجنبا إلى جنب مع إخواننا وأخواتنا الشجعان في قوات الأمن الصومالية، ساهمنا في الهجوم المستمر لإضعاف حركة الشباب بما يتماشى مع مفهوم العمليات المشتركة بين الحكومة الفيدرالية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية لعام ٢٠٢٢. فحتى الآن ولاحقا خلال عملياتنا الحركية المشتركة شملت مشاركة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في الهجوم الجاري، أولا، استخدام طائرات الهليكوبتر التابعة للبعثة لتوفير الدعم الجوي عن قرب. ثانيا، إجلاء المصابين وكذلك الإجلاء الطبي لقوات الأمن الصومالية من ساحة المعركة. ثالثا، توفير خدمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. رابعا، توفير الدعم القتالي غير المباشر. خامسا، توفير الدعم في الخدمات القتالية مثل الذخائر والمياه والأدوية والإيواء الميداني، فضلا عن تقديم الدعم الاستشاري في مجال القانون الدولي الإنساني والمسائل المتعلقة بحماية المدنيين، على سبيل المثال لا الحصر.

ولأكن واضحا: إن دعم الاتحاد الأفريقي للصومال سيظل ثابتا كما ذكرت. وبالتالي أعرب عن امتناني للدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات في البعثة، لا سيما بالتزامها مؤخرا تجاه لجنة تنسيق عمليات الصومال ببذل المزيد من الجهد لدعم الهجوم الجاري. لقد التزمت البلدان المساهمة بقوات في البعثة بتوفير الدعم الحاسم للقوة مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية وطائرات الهليكوبتر الخدمية وتسعى الآن إلى الحصول على قدرات استخباراتية فعالة وبعيدة المدى فضلا عن قدرات المراقبة والاستطلاع. وعندما يتسنى لقوات الأمن الصومالية أن تولى المسؤولية عن قواعد العمليات الأمامية المتفق عليها ستتسنى للبلدان المساهمة بقوات للبعثة قوات رد سريع أو قوات متنقلة بوتيرة أسرع. ولا بد من تشجيع ذلك كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمواصلة نجاح الهجوم الحالي الذي تقوده قوات الأمن الصومالية. ويتطلب ذلك من المجلس أن ينظر في النتائج المشجعة لوتيرة تشكيل القوات في الصومال.

وعلى الرغم من الزخم الأمني الحالي والإيجابي الذي يتحرك بسرعة في جميع أنحاء الصومال، فإننا في منطقة مسؤولية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية ندرك أن حركة الشباب لا تزال لديها القدرة على القيام بعمليات حاسمة، بما في ذلك الهجمات المعقدة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة سواء من المركبات الانتحارية أو التي يحملها الأفراد والكمائن، وعمليات الاختطاف، والاعتقالات، والهجمات بالنيران غير المباشرة. وفي حين ظلت تكتيكات حركة الشباب وأساليبها وإجراءاتها دون تغيير رئيسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن صورة التهديد لدينا توحى بأنها تحاول تغيير بعض تكتيكاتها. ولا يزال أحد الشواغل الرئيسية هو استخدامها للطائرات التجارية المسيرة بدون طيار، التي من المرجح أن تحقق قدرة مسلحة في المستقبل، وهو اتجاه مثير للقلق لاحظناه في مساح إرهابية أخرى.

وخارج الصومال، نشعر بالقلق أيضا إزاء التهديد العابر للحدود الذي تشكله حركة الشباب لجيران الصومال المباشرين. ومع ذلك، يشجعني نفس القدر الارتباطات الأمنية الإقليمية الأخيرة الرامية إلى التصدي لذلك التهديد بنهج موحد. وفي هذا الصدد، ووفقا لتقييمنا، فإن مؤتمر القمة الأخير الذي عقده الصومال لدول خط المواجهة، بما فيها إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، سيعزز الإطار الأمني الذي تخدمه بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن تنفيذ جوانب رئيسية للقرارين ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) و ٢٦٧٠ (٢٠٢٢). وعلى الرغم من التقدم غير المتكافئ، يسرني أن أبلغكم بأن الجوانب الرئيسية للمهام المكلفة بها تحظى بالتركيز والالتزام العاجلين اللذين تتطلبهما.

وقد قدمنا في بعثة الاتحاد الأفريقي خطة إعادة تشكيل مفصلة وواقعية لا تزال قيد المراجعة من قبل الحكومة الفيدرالية. ومؤخرا، وبالعامل مع الحكومة الاتحادية وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، سلمنا قاعدة عمليات مصلح الأمامية كجزء من تلبية المطالب الناشئة المتعلقة بتكوين القوات. ونشرنا أيضا في قاعدة

الخفض التدريجي للقوة، وثانيتها تمويل تأجيل خفض لمدة ستة أشهر.

فيما يتعلق بالخفض الأولي لـ ٢٠٠٠ من قوات البعثة ما فتئت البعثة تنتظر في خيارات مختلفة استنادا إلى التوجيه الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي. ولاتباع نهج ناجح لكل قطاع على حدة هناك حاجة إلى تخطيط أكثر تفصيلا مع الحكومة الاتحادية لمعرفة أين تريد أن يستمر وجود البعثة وما إذا كانت الحكومة الاتحادية على استعداد إما لتولي المهام التي تقوم بها البعثة أو قبول خطر خفض التدريجي لبعض قواتها في جميع القطاعات. وكما يذكر المجلس لقد وافق القرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢) على طلب الحكومة الاتحادية بتأجيل خفض ٢٠٠٠ من قوات البعثة إلى حزيران/يونيه من هذا العام. عليه كان من المتوقع أيضا أن يدعم شركاء البعثة ماليا تأخير الخفض. ومما يؤسف له أن القرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢) لا يوفر طرائق التمويل اللازمة لدعم التمديد لمدة ستة أشهر ولم يشر الشركاء الرئيسيون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، إلى أي تمويل جديد.

بالتالي وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء النقص في التمويل متاح للبعثة ولقوات الأمن الصومالية. ونظرا لعدم وجود قرار بشأن الجهات أو الآلية التي ستمول التأخير الحالي في خفض القوات تظل الحاجة ملحة لمعالجة مسألة تمويل البعثة. علاوة على ذلك، نرى أنه يجب معالجة تلك المسألة في سياق أوسع لتمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. في ذلك الصدد، أرحب بأخر نداء للأمين العام إلى مجلس الأمن في آخر مؤتمر قمة للاتحاد الأفريقي ذكر فيه أنه يجب السماح لبعثات الاتحاد الأفريقي بالحصول على الاشتراكات المقررة. ويمكن لاجتماع مجلس الأمن الذي سيعقد في الشهر المقبل برئاسة حكومة موزامبيق لمناقشة الانتقال الأمني في الصومال أن يحدث طفرة في مسألة التمويل مع إتاحة الفرصة للمجلس والاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين لمعالجة احتياجات التمويل المعلقة للبعثة.

فالصومال ما زال يعاني من أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. استجابة لذلك وفي إطار الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون على

مع مضي الصومال على المسار الصحيح لتحقيق هدفه المتمثل في تجنيد ١٥ ٠٠٠ فرد مدربين حديثا هذا العام، أرحب بعودة ٥٠٠ ٣ من قوات الجيش الوطني الصومالي التي دربتها إريتريا مؤخرا والتي نُشر بعضها سلفا في الخطوط الأمامية فضلا عن التدريب المستمر لقوات الجيش الوطني الصومالي في مصر وإثيوبيا وتركيا وأوغندا. في ٦ شباط/فبراير وافق وزراء الحكومة الصومالية على الاتفاق المبرم بين حكومة الصومال الاتحادية والإمارات العربية المتحدة بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب. بهذا الالتزام فإن البعثة على ثقة من أن الصومال على المسار الصحيح لتولي المسؤولية الأمنية منها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

ويجب دعم هؤلاء الشبان والشابات الشجعان بالمعدات اللازمة لمكافحة حركة الشباب، فضلا عن دعمهم بالقوة النارية المناسبة وإمدادات الذخيرة الكافية. ولن يتسنى ذلك إلا عندما يأخذ المجلس في الحسبان مرة أخرى التقدم الذي أحرزه الصومال في الوفاء بمعايير الجزاءات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب بوصفها السبيل لرفع الحظر المفروض على الأسلحة. بالمثل ومع توقع أن يشكل الصومال قوة قوامها ١٥ ٠٠٠ فرد فإن هناك الآن حاجة عاجلة إلى زيادة مستوى مجموعة تدابير الدعم الحالية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية بما يتجاوز القوات ٩٠٠ ١٣ المقررة. في غضون ذلك تواصل البعثة التزامها بمواصلة توفير التدريب لمدربي القوات الأمنية الصومالية في مجال القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن دعم الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

إذ أنتقل إلى تعديل الجدول الزمني للمرحلة الأولى، نعتقد أن هذا التمديد ينبغي أن يتيح لحكومة الصومال الاتحادية والبعثة المجال لإنجاز المهام الهامة الموكلة إليها. وكما ذكرنا فقد أحرز تقدم متباين ولا تزال هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن مسألتين حاسمتين: أولاها، النهج الاستراتيجي لكل قطاع على حدة إزاء

السيدة بحوث (تكلت بالإنكليزية): كانت المرة الأخيرة التي أحضر فيها في هذه القاعة قبل خمسة أشهر (انظر S/PV.9158) لعرض التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/740) عن المرأة والسلام والأمن. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن رسالتي الرئيسية في ذلك اليوم كانت أننا نتراجع، عوضاً عن أن نحرز تقدماً وأن ذلك الاتجاه العالمي يتجلى في الصومال أيضاً. وعلى نحو ما سمعنا من فورنا، فإن التوقعات في الصومال رهيبية. ففي الأسابيع القليلة الماضية وحدها، نزح ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من لاسعاندو وفر أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى إثيوبيا المجاورة. ومن المتوقع أن يؤدي الجفاف المستمر إلى انعدام الأمن الغذائي لنصف السكان بحلول منتصف عام ٢٠٢٣ وتعريض البلد لخطر المجاعة بشكل متزايد. وقد أودت المجاعة السابقة التي أعلنت في الصومال في عام ٢٠١١ بحياة ربع مليون شخص. وتؤدي هذه الحالة إلى تفاقم العنف الجنساني.

وأثار أعضاء المجلس، في مداولاتهم وقراراتهم بشأن الصومال على مدى السنوات القليلة الماضية، أهمية كل من حصة الـ ٣٠ في المائة للنساء والتشريع الجديد المتعلق بالعنف الجنسي. وهاتان المسألتان تمثلان أولوية عليا للأمم المتحدة في الصومال وفي مقر المنظمة، بما في ذلك الزيارتان اللتان قامت بهما نائبة الأمين العام. فالمشاركة السياسية للمرأة وتوليها القيادة شرطان أساسيان لبناء مجتمعات أكثر شمولاً ولإيجاد حلول لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومع ذلك، لم يتم الوفاء بتلك الحصة في الصومال. فقد انخفض تمثيل المرأة وازداد العنف الجنسي ولم يعتمد البرلمان بعد مشروع قانون مكافحة الجرائم الجنسية الذي اعتمدته مجلس الوزراء بالإجماع قبل خمس سنوات. وبدلاً من ذلك، يضغط معارضوه من أجل اعتماد تشريع بديل من شأنه إضفاء الشرعية على زواج الأطفال وحذف النص على سن قانونية دنيا للرضا بالزواج والحد من أنواع الأدلة المقبولة وسلب حقوق الناجيات.

في انتخابات عام ٢٠١٦، قفز تمثيل المرأة من ١٤ إلى ٢٤ في المائة وقُطع التزام بالوصول إلى نسبة ٣٠ في المائة في الانتخابات

نطاق أوسع، زارت اللجنة الفرعية للممثل الدائم للاتحاد الأفريقي المعنية باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ تعبيراً عن تضامنها مع الصومال فضلاً عن تقييم الوضع الإنساني. واجتمع ذلك الوفد مع الحكومة والشركاء في المجال الإنساني وزار مخيمات المشردين داخليا في مقديشو وبيدوا وقدم بادرة تضامن مع حكومة الصومال الاتحادية دعماً للاستجابة الإنسانية لمشكلة الجفاف. كما سهلت البعثة إيصال الإمدادات الإنسانية بما في ذلك بتوفير المرافقة والأمن لعمليات برنامج الأغذية العالمي الرامية بهدف إيصال ١٤٢ طناً مترياً من السلع الغذائية المتنوعة في المناطق التي يصعب الوصول إليها في هيرشيلي والولايات الجنوبية الغربية في عام ٢٠٢٣.

وكما يعلم المجلس، لقد توليت قيادة البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ استناداً إلى خبرة كبيرة في عمليات دعم السلام في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأفخر بالعمل مع فريق من الأشخاص المتفانين والموهوبين حقاً الذين يدركون أن الفرصة للمساعدة في إعادة بناء الصومال ليست أمراً مسلماً به. وستظل البعثة تحت قيادتي شريكا موثوقاً به وحليفاً يعول عليه. لذلك أجدد التزامي بالتنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للمهام الموكلة إلي على النحو الذي حدده المجلس. تحقيقاً لتلك الغاية، تظل البعثة بحاجة إلى عنصر مدني فعال وذي شعور واضح بالهدف. وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، أعتزم البدء في تعيين موظفين وطنيين لتعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن التقدير لمنحي الفرصة لتقديم إحاطة إلى المجلس وتجديد التزام الاتحاد الأفريقي بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية للصومال وشعبه، بما يتماشى مع التطلعات المنصوص عليها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد سوييف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

على قضاة ذكور في نظام تُمثل فيه النساء أقل من ١ في المائة من القضاة. ولا نزال نسمع أن النساء والفتيات لا يمنحن الأولوية في توزيع المساعدات وأن المنظمات النسائية المحلية نادرا ما تحصل على أي تمويل. وبما أن القلق يساور الجهات المانحة والأمم المتحدة بشأن تحويل مسار المعونة والفساد، أود أن أتساءل عن دور النساء في إدارة المخيمات. وعلى الصعيد العالمي، فإننا نترجع في هذا الصدد أيضا. فخلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١، حدث انخفاض في مشاركة المرأة في هياكل القيادة والإدارة في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا. ولكن هذا العنف القاسي ضد النساء والفتيات في الصومال يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالنزاع، سواء ذلك الدائر بين حركة الشباب وتنظيم داعش أو النزاعات بين العشائر. فعناصر حركة الشباب يواصلون اختطاف النساء والفتيات وإجبار الأسر على تزويجهم بناتهم واحتلال المستشفيات وعنابر الولادة.

إن المرأة الصومالية قوية وقادرة على الصمود، لكنها تدفع أبهظ ثمن للدفاع عن حقوقها. وقد شنت حركة الشباب العديد من الهجمات لتعطيل الانتخابات البرلمانية. واستهدف الهجوم الأكثر دموية شابة رائعة - أمينة محمد عبيدي - التي فازت بمقعد في البرلمان في سن مبكرة جدا في تحد لشيخو عشيرتها، والتي كانت تقوم بحملة انتخابية مرة أخرى. وقُتل ما يقرب من ٥٠ شخصا في ذلك الهجوم الذي وقع قبل ١١ شهرا فقط. وقبل بضعة أشهر، قتلت حركة الشباب هيباق أبوكار، مستشارة شؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء. ويستهدف أعضاء الحركة الناشطات والنساء العاملات في المجال السياسي على الصعيدين المحلي والوطني. وفي الأشهر الأخيرة، تلقت سعاد ياسين حاجي سمتر، وهي أول امرأة تشغل منصب النائب الأول لرئيس البرلمان، تهديدات بالقتل بسبب دفاعها عن تشريع ينصرح حقوق المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدني النسائية تهديدات تهدف إلى الحد من تمثيل المرأة وفرص إسماع صوتها. وعلى الرغم من انتشار العنف الجنسي مع إفلات مرتكبيه من العقاب على نطاق واسع والهجمات التي تستهدف الناشطات في الحياة العامة في الصومال، لم تذكر أي من قوائم نظام الجزاءات الخاص بالصومال منذ

التالية. ولكن بدلا من ذلك، انخفض العدد الإجمالي للنساء في المجلسين من ٨٠ إلى ٦٧ امرأة. وقد حذرت جميع ممثلات المجتمع المدني الصومالي اللاتي دعين إلى تقديم إحاطة إلى المجلس في السنوات القليلة الماضية من أن ذلك سيحدث وشرحن الأسباب وقدمن تفاصيل عن الآليات التي ينبغي وضعها للوفاء بحصة الـ ٣٠ في المائة. وباستثناء التخفيض الجزئي في رسوم المرشحين، لم تُنفذ هذه الأفكار.

ولا يقتصر انخفاض تمثيل المرأة على نتائج الانتخابات الأخيرة. فالنساء تشكل ١٣ في المائة فقط من أعضاء مجلس الوزراء الحاليين على الرغم من جهود الدعوة التي بُذلت في المحادثات أثناء تشكيل الحكومة. وفي انتخابات عام ٢٠٢١ في صوماليلاند، وبعد رفض اقتراح بتخصيص حصة ٢٢ في المائة، لم تُنتخب أي امرأة لعضوية مجلس النواب المكون من ٨٢ مقعدا. وفي جمعية ولاية جنوب غرب الصومال، انخفض تمثيل المرأة أيضا، من ٢٢ إلى ١٥ في المائة. وفي بونتلاند وهيرشيبيلي، لا تزال معدلات تمثيل المرأة أقل من ١٠ في المائة. وفي المقابل، شهدت معدلات العنف الجنسي زيادة مقلقة منذ عام ٢٠٢٠. ففي ذلك العام، تضاعفت النسبة مقارنة بعام ٢٠١٩، واستمرت في الارتفاع نظرا للآثار المدمرة لأسوأ موجة جفاف منذ عقود عديدة على جميع الصوماليين، والتي تضررت منها النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وقد وثقت منظمة "كير" الدولية مؤخرا زيادة بنسبة ٢٠٠ في المائة في حالات العنف الجنساني بين النازحين بسبب الجفاف مقارنة بالسنوات السابقة. وفي تقييمنا الأخير لآثار الجفاف، وجدنا أن النساء يتحملن أعباء اقتصادية متزايدة ويقلن عدد وجبات الطعام ويعلن أنفسهن منفصلات عن أزواجهن أو يتخلى عنهن أزواجهن وتتزايد احتمالات تعرضهن للاعتداء الجنسي، حيث يسرن لمسافات أطول لجلب الماء والحطب.

غير أن الكثير من تلك الحالات تمر من دون عقاب. وتشير بياناتنا إلى أن ٨٠ في المائة من حالات العنف الجنسي والجنساني لا تصل إلى القضاء، وعندما تصل إلى القضاء، فإنها كثيرا ما تُعرض

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائبة الممثل الخاص للأمم العام والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، يساور المملكة المتحدة قلق عميق إزاء التطورات في لاسعانود. فقد دعمنا مع الشركاء مفاوضات وقف إطلاق النار فيما بين الأطراف وأصدرنا بيانات تدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والحوار وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ونشجع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذونا.

وتذكرنا المشاكل في لاسعانود بأننا بحاجة إلى دعم الصومال في إحراز التقدم بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بتقاسم السلطة والموارد، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للدستور. فتلك المجالات هي أساس بناء الدولة وتحقيق الأمن في الأجل الطويل.

وقد برهن الرئيس حسن شيخ محمود على التزامه من خلال المجلس الاستشاري الوطني الصومالي، إذ أشرك قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد في الاجتماع على طاولة المفاوضات للإجابة على هذه الأسئلة. وينبغي لنا أن نشجع ونُدعم القيادة الصومالية في ترجمة الاتفاقات إلى نتائج ملموسة وإحراز تقدم تدريجي. ويتطلب ذلك أسساً فنية قبل انعقاد الاجتماعات، وآليات تشاورية عقب ذلك، لتقديم نماذج حوكمة تتميز بالمصداقية. ولكي تكون هذه الجهود مستدامة، يجب أن تشمل أيضاً مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة من أجل ترسيخ إدماجها في العمليات السياسية في المستقبل. ويجب علينا أن نؤكد على أهمية مشاركة جميع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشكل بناء.

ثانياً، كما سمعنا، فإن الأزمة الإنسانية أزمة شديدة وأخذت في التدهور. وتقادي وقوع المجاعة في عام ٢٠٢٢ لا يبرر التقاعس. وإذ نتوقع استمرار الجفاف في عام ٢٠٢٣ وتشريد أكثر من ٢٢٧ ٠٠٠ شخص في يناير/كانون الثاني وحده، يجب علينا أن نواصل التعاون

عام ٢٠١٤ العنف الجنسي أو حقوق المرأة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأفراد الثلاثة من حركة الشباب الذين أضيفت أسماؤهم إلى القائمة في عام ٢٠٢١. ولا تزال القوائم غير مراعية للمنظور الجنساني.

وقد دعا مجلس الأمن مراراً وتكراراً إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية. ولكننا بحاجة لأن يطالب الأعضاء بذلك وأن يكونوا أكثر تحديداً بشأن ما يقصدونه وما يتوقعونه. ولا يقتصر ذلك على المشاركة في الانتخابات، ولكن أيضاً في خطة تحقيق الاستقرار التي تمثل أولوية رئيسية حالية للحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في الصومال. ويشمل ذلك المشاركة في الخدمة المدنية ومراجعة الدستور وإصلاح قطاعي العدالة والأمن وجميع الجهود المتعلقة ببناء السلام وبناء الدولة ومنع التطرف العنيف والإنذار المبكر والعدالة الانتقالية والمعونة الإنسانية. ولن نتاح لنا فرصة لتحقيق السلام وضمان دعمنا لإعادة بناء مجتمع قادر على الصمود في وجه الصدمات مستقبلاً إلا بإشراك المرأة في جميع مجالات الحياة العامة. وقيام المجلس بذلك، فإنه سيجعل أصوات من يناضلون من أجل تحقيق تلك الأهداف في الصومال مسموعة. ويشمل ذلك الحكومة، حيث إن تلك هي أهداف خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدتها الحكومة قبل ستة أشهر ودعمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخطط العمل المحلية التي نعكف على إعدادها لخمس ولايات أعضاء اتحادية ولمنطقة بنادر.

والأهم من ذلك، يجب أن نستمر في حماية الحيز المتاح لأعضاء المجتمع المدني المستقل، الذين يقفون في الخطوط الأمامية للمعركة، ويخاطرون بكل ما لديهم. وينبغي الاحتفاء بوطنيتهم، ولا سيما دعمهم، سياسياً ومالياً على حد سواء، بأي طريقة في استطاعة المجلس. ولدى المجلس الفرصة لاتخاذ إجراءات حاسمة وللوقوف إلى جانب نساء وفتيات الصومال في هذا المنعطف الحرج. وأحث مجلس الأمن على اغتنام هذه الفرصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

البلد وشعبه في الأجل الطويل، وتسوية المنازعات من خلال الحوار والتفاوض، وتهيئة الظروف المفضية للانتقال السياسي. وفي لاسعانود، تواصل قوات الأمن في صوماليلاند الاشتباك مع الميليشيات المحلية، مما تسبب في وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. ونحث جميع أطراف النزاع على اعتماد وقف إطلاق النار فوراً وكفالة تحقيق أمن الشعب.

ثانياً، تشكل الهجمات الإرهابية تهديداً خطيراً لأمن الشعب واستقرار المنطقة. ولاحظنا أن قوات الأمن الصومالية قد كثفت جهودها لمكافحة الإرهاب. ولا تزال بلدان من خارج المنطقة تنفذ عمليات عسكرية داخل الصومال. ويثبت التاريخ أن القوات العسكرية الخارجية وحدها لا يمكنها تحقيق السلام والأمن الدائمين في البلد. ففي نهاية المطاف، يجب تعزيز بناء قدرات القوات الأمنية في الصومال حتى يتسنى للبلد أن يثبت بحزم مسؤوليته الأساسية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار. وإلى أن يستكمل الصومال خطته الانتقالية، تظل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تؤدي دوراً لا غنى عنه. وتتفق الصين بأن الحكومة الصومالية ستواصل العمل بفعالية مع البعثة وكسب تعاطف الناس في المناطق التي استعادت السيطرة عليها. وينبغي للجهات المانحة الرئيسية أن توفر تمويلاً مستداماً ويمكن التنبؤ به لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها.

وعقدت مؤخرًا إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، إضافة إلى الصومال، مؤتمر القمة الأمني الإقليمي بشأن مكافحة القوى الإرهابية. وتدعم الصين بلدان المنطقة في جهودها لترسيخ أوجه التعاون في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن المشترك.

ثالثاً، يشهد الصومال جفافاً غير مسبوق. وهناك أكثر من ٨ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، في حين شرد أكثر من ١,٣ ملايين شخص. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للصومال فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، والوفاء بالتزامات القائمة، وضمان توفير الأموال لكفالة وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومة

لتمويل المساعدات المنقذة للحياة، ورفع القيود المفروضة على وصول المساعدات، وضمان وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وكما سمعنا، تشكل النساء والفتيات ٨٠ في المائة من المشردين بسبب الجفاف، والسكان المشردون عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي. ويستجيب البرنامج المشترك بين المملكة المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لحوادث العنف الجنساني بين السكان المشردين حديثاً، إذ تستفيد منه ٨٠٠ ٣٤ امرأة.

وختاماً، نشيد بالتقدم الذي أحرزته قوات الأمن الصومالية في مكافحة حركة الشباب منذ انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود. وهناك بالفعل أسباب تدعو إلى التفاؤل خلال الأشهر المقبلة. ونحث الأمم المتحدة على ضمان عملية تقييم مرجعية فعالة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، وننتقل إلى إعادة مناقشة هذا الموضوع في آذار/مارس قبل مداولتنا المقررة في حزيران/يونيه.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر نائبة الممثل الخاص غيبهو، والممثل الخاص سوييف والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطاتهم. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

لقد شهدت مؤخراً عمليات الانتقال السياسي ومكافحة الإرهاب في الصومال بعض أوجه التقدم. غير أن الحالة لا تزال معقدة ومتريدة. والحالة الأمنية في الصومال لم تتحسن، والأزمة الإنسانية فيه تبعث على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز اهتمامه بمسألة الصومال وتكثيف جهوده بشأنها. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2023/109)، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، تواجه العملية السياسية الصومالية تحديات كبيرة. فقد عقدت الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد عدة اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني. وثمة خلافات كبيرة بين الأطراف بشأن المسائل الرئيسية مثل توزيع السلطات والنظام الفيدرالي. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى العمل بفعالية من أجل مصالح

وتيرة المفاوضات مع صوماليالاند، وتعزيز العلاقات بين المؤسسات الحكومية الاتحادية والإقليمية والجهود المبذولة لضمان الاستقرار السياسي.

ونوه بالتقدم المحرز في تنفيذ الفصل المتعلق بالتعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فضلا عن تكوين القوات وتسليم القواعد الأمامية للعمليات في سياق الانتقال الأمني وتفعيل قوات الأمن الصومالية والجيش الوطني الصومالي.

ونشيد بقيادة الرئيس حسن شيخ محمود في تهيئة مناخ أكثر ملائمة للتعايش السلمي في جميع أنحاء البلد من خلال المبادرات الهامة التي اتخذها للنهوض بالحوار السياسي الجامع. والزيارات العديدة التي قام بها الرئيس الصومالي إلى مواقع على الخطوط الأمامية في البلد لتقديم دعمه الشخصي لمواصلة جهود المصالحة تستحق الإشادة الكبيرة.

وندعو إلى المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جهود بناء السلام في الصومال. ومشاركة المرأة الصومالية في المستويات الرئيسية لصنع القرار أمر حيوي للحكومة الرشيدة والسلام الطويل الأجل في إطار مجالات التنمية الأوسع. وفي هذا الصدد، نشيد بإطلاق خطة العمل الوطنية الصومالية لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، والتي تطالب أطراف النزاع بكفالة احترام حقوق المرأة وتشجيع مشاركتها في محادثات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وحماية الإناث من العنف الجنسي أثناء النزاع المسلح وبعده. ونحن واثقون من أن هذه التدابير ستكون المرأة الصومالية من تقديم إسهامات ذات مغزى في درء التطرف العنيف وتغير المناخ والأزمات الإنسانية وغيرها من التهديدات للأمن القومي والتصدي لها.

وعلى الجبهة الأمنية، نلاحظ أن حركة الشباب، شأنها شأن الجماعات الإرهابية الأخرى النشطة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، لا تزال تشكل تهديدا عابرا للحدود الوطنية. ولذلك، يتحتم بذل جهود إضافية ونشر موارد إضافية لمواجهة قدرتها على

الصومالية أن تضطلع بالمزيد من الإجراءات، من خلال تقليص القيود البيروقراطية المفروضة على العمل الإنساني وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، بغية تحقيق أساس متين لتلبية الاحتياجات الأمنية والإنمائية لشعب الصومال.

ويشير تقرير صدر مؤخرا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن عمليات مكافحة الإرهاب في الصومال قد تنتج عنها آثار سلبية على الحالة الإنسانية. وهناك مسائل مثل التجنيد القسري والهجمات العشوائية وتدمير الهياكل الأساسية تتطلب أساسا اهتمامنا الوثيق. وتدعو الصين العمليات العسكرية المعنية إلى أن تعتبر حماية المدنيين مسألة مهمة وأن تعالجها بجدية، ولا سيما أمن الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، وأن تعمل على القضاء على آثارها السلبية.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وغانا.

نعرب عن تقديرنا للسيدة أنيتا كيكي غيهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للصومال والرئيسة بالنيابة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسعادة السيد محمد الأمين سوييف، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والسيدة سيما سامي بحوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم الشاملة. ونرحب أيضا بمشاركة شقيقنا الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

يرحب الأعضاء الأفارقة بالتقدم الكبير الذي تحرزه حكومة الصومال الفيدرالية في سعيها لتحقيق أولوياتها الوطنية الرئيسية، ولا سيما ركائزها الست للفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦. ونرحب بشكل خاص بعقد اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني، برئاسة الرئيس حسن شيخ محمود، بهدف تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والجهود المبذولة لتسريع

الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوة البعثة إلى مجلس الأمن والشركاء الدوليين للمساعدة في معالجة العجز الإضافي الناجم عن التأخر في سحب البعثة، بالإضافة إلى فجوة التمويل الأخرى للبعثة وسعي الحكومة الصومالية للحصول على وسائل دعم فتاكة وغير فتاكة لتجهيز وحدات الجيش الوطني الصومالي المكونة حديثاً وتحسين قدراتها العملياتية، خاصة وأن الاستعدادات جارية للسحب الكامل للبعثة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وفي هذا الصدد، نرحب بالحملة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لجمع الموارد من أجل البعثة ونشجع الجهود التي تبذلها المنظمتان في هذا الصدد.

ونؤيد أيضاً مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعبيل بتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. ومع ذلك، نود أن نحذر من أن نهج كل قطاع على حدة فيما يتعلق بتقييم أداء مفهوم عمليات البعثة، على النحو المشار إليه في القرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢)، ينبغي أن يُنفذ بعناية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بطريقة تتجنب المساس بالمكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن.

ومرة أخرى، نحيط علماً بعودة قوات الجيش الوطني الصومالي البالغ قوامها ٥٠٠ ٣ فرد التي دربتها إريتريا وكذلك القوات التي تخضع حالياً للتدريب، تحسباً لمغادرة بعثة الاتحاد الأفريقي في نهاية المطاف. ونحن واثقون بأن هذه الإجراءات تعزز قدرات الجيش الوطني الصومالي وتساعد على النهوض بالحملة ضد حركة الشباب لصالح الأمن العام للبلاد.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال الناجمة عن الجفاف الذي طال أمده بعد خمس سنوات متتالية من عدم نزول الأمطار، والتي تفاقت بسبب آثار عقود من النزاع والنزوح الجماعي والحالة الاقتصادية الهشة التي تدفع بعض الصوماليين إلى حافة المجاعة. وكما جاء في الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم، فقد نزح ما يقرب من ١,٣ مليون شخص داخلياً نتيجة لأطول وأشد موجة جفاف في تاريخ الصومال الحديث، ومن المرجح أن يعاني ما يقدر بنحو ٦,٤ مليون صومالي من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الربع

القيام بعمليات في الصومال وأجزاء أخرى من المنطقة. وفي هذا الصدد، نشيد بحكومة جمهورية الصومال الاتحادية لإبدائها تصميمًا راسخًا على القضاء على وجود حركة الشباب ونشيد بالشعب الصومالي للاستئناف بجراً وراء حكومته في الحملة المستمرة ضد حركة الشباب.

وكما أكدت الإحاطة التي استمعنا إليها للتو، أسفرت العمليات المتواصلة التي تشنها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال عن تحرير عدة مناطق في الصومال من حركة الشباب، ولا سيما هيرشيلي وغالمودوغ. كما أن تحرير مدينة حرر طيري الساحلية، وهي مركز مالي رئيسي لحركة الشباب، كان حاسماً في الجهود الرامية إلى إضعاف البنية التحتية المالية للمنظمة الإرهابية ولنجاح المعركة الجارية ضد الجماعة الإرهابية.

إن التقدم الكبير المحرز لم يكن ليتحقق من دون دعم الحلفاء الرئيسيين. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بمختلف أشكال الدعم التي يقدمها الشركاء والتي مكنت الحكومة الصومالية من خوض القتال ضد حركة الشباب.

وبينما ننشئ على الحكومة الصومالية للتقدم الذي أحرزته في قطاع الأمن، من المهم الإشارة إلى أن الصومال لا يزال يواجه تحديات كبيرة. فلا يزال هناك الكثير من العمل مما ينبغي القيام به. ولا تزال حركة الشباب تحتفظ بقدرتها على خداع قوات الأمن، مما يتيح لها إمكانية شن هجمات مميتة ضد أفراد الأمن والمدنيين والمسؤولين الحكوميين.

كما نشير إلى الحاجة إلى تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، وكذلك بين بعض عناصر المعارضة والعديد من الولايات الأعضاء في الاتحاد. كما لم تحرز المحادثات بشأن وضع صوماليلاند تقدماً يذكر، ولا تزال المهام الحاسمة لبناء الدولة وفجوات التمويل لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية تشكل عقبة كبيرة.

وفي ظل الجداول الزمنية الممددة للمرحلة ١ من مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي، المنشأة بموجب القرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢)، يدعم

في الختام، نود أن نذكر بأحكام القرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢) المتعلقة بعقد جلسة رسمية بشأن المرحلة الانتقالية في الصومال في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس بمشاركة الصومال والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبعثة وكذلك البلدان المساهمة بقوات. ونعتقد أن هذه الجلسة يمكن أن توفر منبرا فريدا لمناقشة سبل ووسائل مواءمة الأولويات بين مفهوم عمليات البعثة والخطة الانتقالية الصومالية.

وتؤكد غابون وغانا وموزامبيق من جديد دعمها لسيادة الصومال واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية والتزامها بكل ذلك. كما نشجع المجلس وجميع الشركاء الرئيسيين على أخذ ذلك في الحسبان فيما نسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال. ونحث الحكومة الاتحادية على قيادة الخطة الانتقالية وتوجيه جميع الشراكات الأساسية.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر نائبة الممثل الخاص غيبهو والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال سوفي والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بحوث على إحاطاتهم الشاملة. ونرحب أيضا بمشاركة الصومال في هذه الجلسة.

على مدى العقود الستة الماضية، عانى الصومال من تحديات بالغة، من النزاع إلى الصدمات المناخية والقرصنة والفقر والمجاعة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الصعاب الهائلة، نحى الشعب الصومالي سرديّة الدولة المفككة جانبا ورسم بدلا من ذلك مساره نحو السلام والاستقرار. وبينما لا تزال هناك تحديات، أظهرت القيادة الصومالية، في الأشهر الأخيرة، منذ انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود، التزامها بإبقاء البلد على مسار صعيدي وقدرتها على ذلك، وهو ما ينبغي الإشادة به.

وإذ نجتمع اليوم، يمر الصومال بمنعطف حرج، وهو ما يمثل فرصة فريدة لإنهاء دورة النزاع في بلد مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من ٣٠ عاما. ويمكن أن يبشر هذا العام بالخير للصومال - إذا اغتتم المجلس والمجتمع الدولي هذه الفرصة.

الأول من هذا العام. ومنذ منتصف عام ٢٠٢١، نفق بالفعل أكثر من ٣,٥ مليون رأس ماشية، مما قلل من إمكانية حصول الأطفال على اللبن وأسهم في معاناتهم من نقص التغذية بسبب الآثار المترتبة على فقدان الماشية.

وفي ضوء العدد المتزايد من المدنيين الصوماليين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، نجدد دعوتنا للمانحين في المجال الإنساني إلى الاستجابة بشكل عاجل للدعاء الإنساني. ونشدد كذلك على ضرورة مساعدة البلد في معالجة السبب الأساسي للكارثة الإنسانية المتكررة والمستمرة الناجمة عن تغير المناخ. فالصومال أحد أصغر المساهمين في أزمة المناخ، ومع ذلك فهو يواجه أشد عواقب تغير المناخ. وتُظهر ظروفه الصلة بين تغير المناخ والأمن في أفريقيا وتتطلب دعما من الاقتصادات الكبرى في معالجة أوجه ضعف البلد إزاء تقلبات المناخ.

ونقر بأهمية مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الصومال وجيرانه - وهم جيبوتي وإثيوبيا وكينيا - الذي عقد في ١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ في مقديشو. وبغية تخليص الصومال تماما من نفوذ حركة الشباب وتيسير السحب المرحلي لقوات البعثة ونقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا إلى قوات الأمن الصومالية، نؤيد التوصيات الواردة في مؤتمر القمة الهام، بما في ذلك الاتفاق المبرم لإعطاء دفعة أخيرة للعمليات المشتركة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب.

ومع الاقتراب السريع لموعد نقل المسؤوليات الأمنية القائم على مغادرة البعثة بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، نحث مجلس الأمن على إعادة التفكير في الرفع التام لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، وهو أمر ضروري في سياق الحرب ضد حركة الشباب ومسألة حيوية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة المجتمع الدولي إلى دعم الصومال في بناء قدراته من حيث التدريب واللوجستيات وإزالة الألغام والامتنثال لحقوق الإنسان. ومع المغادرة المقررة لقوات الاتحاد الأفريقي، من الضروري أن تكون قوات الدفاع والأمن الصومالية قادرة على الوفاء بواجبها السيادي في تأمين أراضيها.

الأيديولوجيات المتطرفة على حياة النساء والفتيات. ويجب ألا يوصف نهجنا، كمجلس، أبدا بأنه نهج لا يراعي نوع الجنس.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمساعدة الحكومة الصومالية في جهودها لمكافحة حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية.

وعلى الصعيد الوطني، يستلزم ذلك تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب، مثل التأمين الفعال للمناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب في السابق، فضلا عن كفالة تقديم الخدمات العامة بشكل شامل للجميع. وهذا أمر بالغ الأهمية للحد من نفوذ حركة الشباب ومنع حدوث فراغ يمكن أن تستغله.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد أظهر القادة أنهم يرتقون إلى مستوى التحدي، بما في ذلك مؤخرا خلال مؤتمر قمة مقديشو، وينبغي للمجلس أن يكتف ذلك التعاون ويدعمه. وبالإضافة إلى ذلك، تظل الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وعمل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال عنصرا معززا رئيسيا في تعزيز أمن الصومال واستقراره.

أخيرا، على الصعيد الدولي، يتعين على المجلس إعادة التفكير في نهجه لمكافحة الإرهاب. ولا بد من إعادة تصميم النظام الحالي ذي المسارين، الذي لا يطبق إطار المجلس لمكافحة الإرهاب إلا عند التعامل أساسا مع من أدرجه المجلس في القائمة بوصفهم منتسبين إلى داعش أو القاعدة. ولا بد من استخدام أدوات المجلس لمكافحة الإرهاب بطريقة متسقة ويمكن التنبؤ بها. ومن شأن سد تلك الفجوة أن يساعد الصومال والبلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم على مكافحة الإرهاب على نحو أكثر فعالية على أراضيها.

ومع ذلك، فإن استراتيجيات مكافحة الإرهاب لن تكون كافية في حد ذاتها. ولن يكون توطيد الاستقرار ممكنا إلا إذا اقترن بالتنمية المستدامة وتحسين الآفاق الاقتصادية للصومال.

يشهد البلد أطول وأشد موجة جفاف في التاريخ الحديث. ويسلط تقرير الأمين العام (S/2023/109) الضوء على الكيفية التي يقف

إن بناء السلام هو أكثر من مجرد منع نشوب الحرب. إنه يتعلق أيضا بإنشاء بنية تدعم البلد، فيما يعيد بناء نفسه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحذو ذلك الحذو بالمساعدة في توطيد السلام المستدام الذي يستحقه الصومال ويسعى جاهدا لتحقيقه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أركز على ثلاثة عناصر.

أولا، هناك حاجة إلى دعم الأطر الطموحة التي اقترحتها الصومال منذ الانتخابات من أجل إجراء إصلاحات سياسية وأمنية وقضائية واقتصادية أكثر شمولاً للجميع. وتشجعنا الجهود التي يبذلها الصومال لتعزيز الوحدة الوطنية، ولا سيما من خلال تقوية العلاقات والتنسيق مع الولايات الاتحادية الأعضاء. وسيطلب الحكم المستقر من أصحاب المصلحة الصوماليين أن يظلوا ملتزمين بحزم بحل الخلافات من خلال الحوار. وفي سياق الأحداث التي وقعت مؤخرا في لاسعانود، نرحب بوقف إطلاق النار ونكرر التأكيد على أهمية ضبط النفس.

ثانيا، لا يزال الإرهاب يمثل أهم تحدٍ أمني يواجه الصومال. فعلى مدى عقد ونصف، يكافح الصومال انتشار أيديولوجية حركة الشباب المتطرفة وعنفها. وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، يواصل الصومال تعزيز قدرته على مكافحة الإرهاب. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة بأي طريقة ممكنة في تلك الجهود.

ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي إدراك أنه مع تزايد تطور أساليب حركة الشباب والتي أصبحت أشد فتكا أيضا، فإن نطاق انتشارها ونفوذها يشكلان تهديدا وجوديا للصومال وللسلام والأمن الدوليين. فعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، قتلت حركة الشباب أكثر من ٥٠٠ شخص، بمن فيهم مدنيون وحفظة سلام دوليون، ولا تزال الحركة تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الهيمنة. وكما سمعنا من المديرية التنفيذية بحوث، فإن المعاملة الوحشية للنساء في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب مستمرة بلا هوادة. وهذا أمر يستحق الشجب ويبين أهمية التصدي لأثر

ولذلك، نرحب بما أبداه الصومال وجيرانه في الآونة الأخيرة من التزام بتوسيع نطاق العمليات ضد حركة الشباب لتشمل جنوب الصومال ونؤيد بقوة الشركاء الدوليين الآخرين وندعوهم إلى المساعدة في تلبية احتياجات تشكيل القوات في الصومال. ولا يزال الاستقرار، الذي يرتبط بطبيعة الحال ارتباطاً مباشراً بالأمن، يشكل تحدياً في الصومال. وتنفيذ تدخلات متوازنة وحسنة التوقيت لتحقيق الاستقرار في الأراضي المحررة حديثاً ضرورة حتمية لإحلال الأمن وإيصال الإغاثة للشعب الصومالي في تلك المناطق. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدور حاسم في دعم ما تقوم به حكومة الصومال الاتحادية من تخطيط وتنسيق لجهود تحقيق الاستقرار استجابة للعمليات. ونعرب عن تقديرنا لجهود البعثة لمواصلة تسليط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج طويلة الأجل حيال الأمن والحكم الرشيد، تقوم على إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. وستمهد تلك الجهود السبيل لتحقيق السلام والأمن الدائمين في الصومال.

وما زلنا ندعم الهدف المعلن للحكومة الاتحادية المتمثل في إنهاء بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول نهاية عام ٢٠٢٤. ونتوقع تنسيق خطط خفض التدرجي مع المسؤولين الصوماليين وفقاً للأولويات الأمنية التي يحددها الصوماليون على أرض الواقع. ولكن بعثة الاتحاد الأفريقي تؤدي دوراً رئيسياً في العمليات المستمرة التي يقودها الصوماليون ضد حركة الشباب. وفي غضون ذلك، نحث البعثة على مواصلة تقديم الدعم اللازم بالتعاون الوثيق مع شركائنا الصوماليين.

وترحب الولايات المتحدة أيضاً بالتقدم المحرز نحو النهوض بالنظام الاتحادي والمصالحة السياسية. وقد هنا الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء التي توصلت إلى اتفاق بشأن هيكل الأمن القومي وإطار عمل قطاع العدالة الوطني. ورحبنا بالمثل بالاتفاق المبرم بشأن الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ولاية جنوب غرب الصومال. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء العنف في لاسعاند، ولا سيما القصف العشوائي للمدنيين. وندعو إلى وقف فوري

بها الصومال على شفا مجاعة. وتشعر دولة الإمارات العربية المتحدة بقلق بالغ إزاء مصير أكثر من ٢٠ مليون شخص يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي وحوالي مليوني طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وستكون زيادة المساعدة الإنسانية اختباراً لالتزام المجتمع الدولي تجاه الصومال. وينبغي أن تكون المساعدة مراعية للمنظور الجنساني ومراعية للتحديات المعقدة التي يواجهها الصومال وينبغي أن تشمل كلا من جهود الإغاثة الفورية والدعم الطويل الأجل للتنمية والقدرة على الصمود.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال ثابتة وراسخة في دعمها للشعب الصومالي وتحيط علماً بالموقف الذي عرضته غانا باسم الدول الفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن في هذا الصدد. ويؤيد بلدي ذلك الموقف.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص غيبهو والممثل الخاص سوف والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطاتهم وبياناتهم الثاقبة اليوم. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم. في الشهر الماضي، أُتيحت لي الفرصة لزيارة الصومال لاستعراض الحالة الأمنية والاستقرار الإنساني. وأود أن أشكر السيدة غيبهو والممثل الخاص سوف على دعمهما خلال زيارتي، حيث التقيت بهما هناك.

أود أن أبدأ بتناول مسألة الأمن وبعض الأخبار السارة. بفضل شجاعة قوات الأمن والمواطنين الصوماليين، أمكن منذ الصيف الماضي تحرير أكثر من ٧٠ بلدة في ولايتي هيرشيلي وغالمودوغ من الحكم الوحشي لحركة الشباب. وللأسف، أزهقت أرواح في تلك العمليات. ونشعر بالحزن على من فقدوا أرواحهم من أبناء الشعب الصومالي في الكفاح من أجل تحرير بلادهم من الإرهاب. وكان أحد هؤلاء الضحايا نائب قائد قوات داناب الرائد حسن محمد عثمان. إن تضحيته وتضحيات آخرين مثله تعزز التزام الولايات المتحدة بدعم الجهود التي يقودها الصوماليون لهزيمة حركة الشباب وتوفير الأمن لشعب الصومال.

إلغاء. وسيتطلب ذلك من المزيد من البلدان المساهمة وتقديم المزيد، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. ولذلك، فإنني أناشد جميع زملائي حول الطاولة بشأن هذه المسألة اليوم. لنكن طموحين. ولنكافح هذه المجاعة ولننفلد ذلك معا. لننقذ الأرواح.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشير إلى تركيزنا المستمر على الحالة في تركيا وسورية، حيث شهدنا زلزالا آخر قبل أقل من ٢٤ ساعة. وأود كذلك أن أعرب عن تعازي على الدمار وفقدان المزيد من الأرواح.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، نشجع الحكومة الصومالية على مواصلة جهودها لتنفيذ الإصلاح السياسي ومكافحة حركة الشباب. إن التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد مشجع ويجب أن يستمر. ويجب تعزيز المؤسسات ووضع اللامسات الأخيرة على الدستور من خلال عملية شاملة تمنح النساء والشباب مكانهم المستحق.

وترحب فرنسا بتصميم الحكومة الصومالية على مكافحة حركة الشباب، ونكرر إدانتنا الشديدة للهجمات الإرهابية التي ترتكبها تلك الجماعة. ويجب زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار ونزع السلاح والمصالحة في المناطق التي استُردت من حركة الشباب. وسيساعد تعزيز هيكل الأمن الوطني أيضا على بناء سلام دائم.

ويساور فرنسا، شأنها شأن الآخرين، القلق إزاء العنف في لاسعانود في منطقة سول. فيجب اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف التصعيد وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مقيد. فلن نُحل التوترات إلا من خلال الحوار.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لتقديم المساعدة إلى أضعف أبناء الشعب الصومالي. فالحالة الإنسانية آخذة في التدهور، ولا يزال خطر المجاعة قائما. والنساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون.

للتصعيد في أعمال العنف وإلى حماية المدنيين وإلى إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وإلى حل التوترات سلميا من خلال الحوار.

وأخيرا، أود أن أتكلّم عن الجفاف واحتمال حدوث مجاعة مرة أخرى في الصومال. إن المجاعة هي الفشل النهائي للمجتمع الدولي. ولا ينبغي أبدا أن تضطر مجتمعات بأكملها إلى الموت جوعا في عالم به وفرة غذاء. ولا يمكن للمجلس أن يقعد هنا ويقبل بذلك الفشل.

وقد قدمت الولايات المتحدة، منذ عام ٢٠٢٢، أكثر من ٢,٥ بليون دولار من المساعدات المنقذة للحياة للقرن الأفريقي. وذهب نحو ١,٣ بليون دولار منها مباشرة إلى الصومال. وشكل تمويلنا في العام الماضي أكثر من ٨٠ في المائة من عمليات طوارئ برنامج الأغذية العالمي في المنطقة. لقد أحرنا ظهور المجاعة، لكنه كان مجرد تأخير.

وفي رحلتي الأخيرة إلى مقديشو، أعلنت أن الولايات المتحدة ستقدم ٤٠ مليون دولار أخرى للصومال. وسيعالج هذا التمويل الفجوات الغذائية الشديدة ويكافح تفشي الأمراض الفتاكة. ولكن ابتداء من شهر أبريل/نيسان المقبل، سيعود خطر المجاعة. فوفقا لأرقام الأمم المتحدة نفسها، ستنفذ المساعدات الغذائية والتغذية الحيوية، التي تدعم ٤,٦ ملايين نسمة في الصومال، في أبريل، بدون مساهمات من الجهات المانحة الأخرى.

وكنّت واضحة في الصومال، وسأكون واضحة مع جميع الأعضاء في القاعة. لا يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في القيام بذلك بمفردها. فهذه مسؤولية جماعية. وأدعو المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة والبلدان التي لديها الوسائل لتقديم المزيد، إلى الاستجابة لنداء الإنسانية.

وفي خضم هذه الأزمة، كان من المدمر مشاهدة بعض الجهات المانحة التقليدية تخفض ميزانياتها الإنسانية. ولا يمكننا أن نخفض ميزانيات مساعداتنا أو حتى نكتفي بالإبقاء عليها. يجب علينا أن نزيد تمويلنا في العام المقبل. يجب علينا أن نحول تأجيل المجاعة هذا إلى

المساعدة إلى الصومال؛ والممثل الخاص محمد الأمين سوييف والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطاتهم الشاملة. وكذلك نرحب بالممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

إن الزخم السياسي والأمني في الصومال يبعث فينا الأمل، ولكن فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونحن نرحب بالتقدم الذي أُحرز في تنفيذ أولويات الحكومة الاتحادية، وقد أسهم في ذلك عقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني. ونرحب بالاتفاق على توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ولكن، يجب دفع هذه العملية إلى أبعد من ذلك لتشمل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. إن التعاون المحدود الذي أعلنته بونتلاندي مثير للقلق حقاً، وكذلك التوترات الدموية في لاسعانود. وخفض التصعيد والحوار هما السبيل الوحيد للمضي قدماً وإشراك جميع أصحاب المصلحة، وخاصة النساء والشباب، أمر لا بد منه.

إننا نتابع التطورات في مكافحة حركة الشباب. ولئن كنا نشيد بالعمليات الهجومية التي تقودها الحكومة ضد الجماعة الإرهابية، فإننا نشعر بالجزع إزاء قدرة حركة الشباب على شن هجمات شديدة التأثير ضد قوات الأمن الحكومية والأهداف المدنية في المراكز الحضرية في جميع أنحاء البلد.

ومن الأهمية بمكان أن تقترن العمليات العسكرية بتدابير اجتماعية واقتصادية. فلا يسعنا أن نجازف بفقدان سيطرة الدولة على المناطق المحررة حديثاً لأن الاحتياجات الأساسية للسكان لا تلبى. وفي ذلك السياق، فإن دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المستكملة لتحقيق الاستقرار أمر أساسي لتأمين المناطق المُستردّة من حركة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الإرهاب خطوة إيجابية في تقويض قدرة حركة الشباب على فرض الضرائب والتجنيد والسيطرة على الأراضي.

ويحتاج الصومال إلى دعم المجتمع الدولي، إلى جانب جيرانه، الذين يتشاطرون نفس التحديات. وقد أثبت مؤتمر القمة الذي عقد في ١ شباط/فبراير في مقديشو البعد الإقليمي للتهديد الذي تسببه حركة الشباب والحاجة إلى بذل جهود مشتركة لمكافحة الإرهاب.

وندعو الشركاء الدوليين إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية، التي تتطلب ٢,٦ بليون دولار هذا العام.

وتقدم فرنسا إسهاماً ملموساً. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تمكنت سفينة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي من تسليم ٥٠٠ طن من القمح، قدمتها أوكرانيا إلى الشعب الصومالي. وكانت فرنسا هي التي مولت هذا الجهد بمبلغ ١٤ مليون يورو.

ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل. وكما ذكرت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا تزال محنة المرأة في الصومال صعبة للغاية. إننا نشيد بإطلاق خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء زيادة العنف الجنسي والجسدي.

وأخيراً، وهذه هي نقطتي الثالثة، يجب أن تستمر القوات الصومالية في زيادة قوتها. ويجب أن تلتزم الحكومة الصومالية ووحدات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال التزاماً حازماً بالانتقال الأمني من أجل تحقيق أهداف القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢). فهذا هو الشرط الأساسي للشعب الصومالي لتولي مسؤولية أمنه على المدى المتوسط وتمكين الانسحاب الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وحتى ذلك الحين، نشجع الجهود التي يبذلها الصومال والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية لكفالة النجاح في سحب ٢ ٠٠٠ جندي من البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣، وفقاً للقرار ٢٦٧٠ (٢٠٢٢).

ومرة أخرى يظل الاتحاد الأوروبي، هذا العام، أكبر مساهم لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وبالتوازي مع ذلك، تسهم في تعزيز القوات الصومالية ببعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية وبأدواتها المالية، بما في ذلك مرفق السلام الأوروبي. ولكن، يجب على الشركاء الآخرين أيضاً أن يلتزموا بالوقوف معنا دعماً للصومال.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم

الرئيسة. وكما يقول الممثل الصومالي، "أفضل سرير للنوم عليه هو السلام". ومع ذلك، إذا كان السلام لصالح الجميع، فهو أيضا مسؤولية الجميع. وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن للمرأة دورا أساسيا في صنع السلام المستدام في الصومال، وبالتالي فإن مساهمتها الهامة ستكون بمثابة رابط مشترك بين النقاط الثلاث التي أود أن أتشاطرها.

أولا، إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة ضرورية للنهوض بالأولويات الوطنية للصومال. ومن المهم بصفة خاصة ضمان مشاركة المرشحات للمناصب السياسية، فضلا عن الممثلات المنتخبات، حتى يتمكن من المساهمة في العمليات السياسية على جميع المستويات، من دون التعرض للتهديدات أو الأعمال الانتقامية. وفي ذلك الصدد، فإن خطة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وخطة العمل لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية أداتان رئيسيتان، ونشجع على تنفيذهما بالكامل. لقد التزمت سويسرا منذ وقت طويل بالتعاون النشطة مع المجتمع الصومالي ككل وبكل تنوعه، فضلا عن تعزيز الحوكمة المحلية. وهذا يعني أن أصوات النساء، وكذلك أصوات الشباب والأقليات، يجب أن تُسمع بلا عوائق وأن تُدمج في عمليات صنع القرار والحياة العامة. وهذا النهج مهم لمراجعة الدستور ومناقشة تقاسم السلطة ولتحقيق المصالحة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونرحب بالاجتماعات المنتظمة للمجلس الاستشاري الوطني في ذلك الصدد ونشجع على مواصلة الحوار البناء.

ثانيا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ومن الأهمية بمكان ضمان حقوق المرأة وتهيئة بيئة آمنة ومحترمة يمكن أن تمكن المرأة من المشاركة الكاملة في بناء السلام في الصومال. ونشجع السلطات على مواصلة جهودها لمكافحة تلك الانتهاكات ومنعها. كما نشجع البرلمان على تمرير مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨ من دون تأخير.

ويجب أن يكون احترام القانون الدولي في صميم الاستجابات لانعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. كما نشجب الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة وننوه بالجهود

ونشعر بانزعاج عميق إزاء الأثر المدمر للجفاف على النساء والأطفال، الذين يشكلون أكثر من ٨٠ في المائة من السكان المشردين في الصومال وكثيرا ما يقعون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. والزيادة في العنف الجنسي والجنساني تثير قلقا بالغا. ونحث الحكومة الاتحادية على التحقيق دون تأخير في جميع حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها ومحاسبة الجناة. وكما نعلم جميعا، فإن التخطيط لأعمال العنف الجنسي والجنساني أو توجيهها أو ارتكابها هي معايير قائمة بذاتها للإدراج في القائمة بموجب نظام الجزاءات المفروضة على الصومال. وينبغي لنا في مجلس الأمن أن نستفيد بشكل أكبر من ذلك الحكم وأن نستخدم الجزاءات المحددة الأهداف كوسيلة لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم. ونرحب بإطلاق خطة العمل الصومالية لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وخطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحث على تنفيذهما تنفيذا حقيقيا.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وأن أشكر الشركاء الدوليين للصومال الذين أسهموا في بناء السلام ودعموا بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والسلطات الصومالية في تولي مسؤولياتهم الأمنية تدريجيا، وهي عملية تتطوي على تحديات ستتطلب بذل جميع الأطراف جهودا بناءة إلى أن تكتمل عملية تولي المسؤوليات الأمنية. ونشيد أيضا ببعثة الاتحاد الأفريقي على تضحياتها وندعو إلى مواصلة دعمها وتعاونها مع القوات الصومالية من أجل الوفاء بالتوقعات المتعلقة بالخطة الانتقالية للصومال.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة غيبهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، والسيد سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والسيدة بجوث، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أرحب بممثل الصومال.

إننا نرحب بدعوتكم أعضاء المجلس إلى إيلاء اهتمام خاص للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مداولاتنا اليوم، سيدتي

وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأرحب أيضا بالسفير عثمان والوفد الصومالي في هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لعمل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وأن أشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تمكن البعثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من القيام بعملهما. وأود أيضا أن أشكر السفير سوان على قيادته لبعثة الأمم المتحدة.

ونشعر بالقلق إزاء الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/109) التي تشير إلى أن الصومال سجل زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين في عام ٢٠٢٢. كما أن شدة فلك بعض الهجمات التي ارتكبتها حركة الشباب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبعث على القلق البالغ. ومع ذلك، أود أن أشدد على أننا سعداء بالتقدم المحرز في مكافحة حركة الشباب، لا سيما من خلال طرد الجماعة من عدة مناطق في مختلف الولايات الصومالية. ونشيد بالحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد وجميع الشركاء المعنيين الذين يعملون معا للتصدي لهذا التهديد.

ولكي يكون لتلك الإنجازات أثر دائم، سيكون من الضروري تصميم وتنفيذ مبادرات سليمة لبناء السلام. وقد أكدت البرازيل مرارا وتكرارا على الموقف الفريد للجنة بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة، حيث يمكنها أن تضطلع بدور أكبر في الصومال. ويمول صندوق بناء السلام أيضا مشاريع قيمة جدا في البلد. ونشيد بتنفيذ هيكل الأمن الوطني ونشجع الصومال على مضاعفة جهوده على تلك الجبهة. ونلاحظ مع التقدير كيف كانت مبادرات المصالحة جزءا لا يتجزأ من جهود استعادة السيطرة على الأراضي.

وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد لمواصلة تعاونها في إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي والانتقال الأمني الذي يجري على نطاق المؤسسات الصومالية. ونأمل أن تلتزم حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بالنمط الذي اتبعته مؤخرا المتمثل في عقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني. وقبل كل شيء،

التي تبذلها الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال للتصدي لها. وأثناء قيامهم بذلك، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بغية ضمان حماية المدنيين، لا سيما في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية. ويساورنا القلق أيضا إزاء دورة العنف المتدلعة حاليا في لاسعانود، والتي أدت إلى نزوح جماعي، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضررا. واحترام القانون الدولي الإنساني أمر حتمي لضمان وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ومن دون عوائق.

ثالثا، إن الصومال على شفا المجاعة. ومن الواضح أن تغير المناخ عامل رئيسي. وغالبا ما تكون النساء أول من يواجهن المجاعة، ويتأثرن بها بشكل غير متناسب. ولذلك، ينبغي تصميم وتنفيذ الاستجابة الإنسانية في الصومال بمشاركة نشطة من المرأة، مع الاستمرار في مراعاة الآثار المناخية ومخاطرها. ونشهد حاليا ذلك في شكل أشد موجة جفاف تشهدها المنطقة منذ أربعة عقود، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي. وتشمل تلك المخاطر العنف الناجم عن زيادة التنافس على الموارد الطبيعية والتوترات المتزايدة داخل المجتمعات المحلية والنزوح القسري الذي قد ينجم عن ذلك. ويجب أن نواصل دعم الحكومة في استجابتها للحالة الإنسانية.

وتشير الأولويات الوطنية للصومال إلى التزام قوي واتجاه واضح نحو بناء مستقبل مزدهر يمكن فيه للبلد أن يعيش "في سلام مع نفسه". ومما لا شك فيه أن المرأة ستكون في صميم ذلك الالتزام. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، التي تضطلع بدور حاسم. وستواصل سويسرا دعم الصومال وشعبه وبعثة الأمم المتحدة في جهودهم لبناء السلام. ونعول على أن يوحد مجلس الأمن صفوفه ليقوم بالشيء نفسه.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غيبهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، والسفير سوييف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، والسيدة بوحث،

جديداً في جهود بناء الدولة، بالرغم من التحديات المستمرة التي لا يزال يواجهها. وفي ذلك الصدد، تؤكد اليابان الدور الحيوي الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وتنتهي على الجهود الدؤوبة لجميع هذه الكيانات.

ترى اليابان أن النقاط التالية أساسية لتعزيز تطلعات شعب الصومال والنجاح في تنفيذ ولايات البعثات الثلاث المنتشرة في الصومال.

أولاً، يحتاج الصومال إلى إقامة شراكات أقوى وتلقي المزيد من الدعم من المجتمع الدولي، لا سيما من جيرانه. وقد أظهر مؤتمر قمة الدول المجاورة للصومال الذي عُقد في مقديشو في ١ شباط/فبراير تجدد التضامن الإقليمي في مواجهة التهديدات المشتركة. وترحب اليابان بما أبداه القادة من عزيمة قوية لتعزيز التنسيق من خلال إنشاء آليات للعمليات وأمن الحدود. وتكتسي سيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدة أهميته قصوى، وهي أمور لا يمكن تحقيقها في ظل حدود سهلة الاختراق. ويجب توسيع نطاق التعاون الإقليمي لمنع انتقال الإرهابيين والأسلحة والذخائر غير المشروعة عبر الحدود.

ثانياً، من الضروري بناء مؤسسات في جميع القطاعات. ونشيد بالتقدم المحرز مؤخراً في عمليات الجيش الوطني الصومالي بمساعدة قوات الدفاع المجتمعية. فقد أدت العمليات التي نفذوها إلى تحرير بعض المواقع التي كانت تشكل معازل حركة الشباب. ومن الأهمية بمكان، من أجل الحفاظ على تلك المناطق المحررة حديثاً وإمدادها بما يكفي من الأمن والخدمات الأساسية، بناء المؤسسات والقدرات على المستويين المحلي والمجتمعي. ويجب تحقيق ذلك من خلال إرساء التعاون الوثيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، بدعم من المجتمع الدولي. وتسهم اليابان، من جانبها، في تنمية قدرات المسؤولين الحكوميين المركزيين والمحليين من خلال توفير برامج تدريبية لهم. ويجب أن تكون المؤسسات المحلية وقوات الأمن

نشجع الحوار المستمر بين قادة الصومال لمعالجة الأولويات الوطنية الأكثر إلحاحاً.

وتتطلب الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال اهتمام المجلس. وقد أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر الصومالي وجميع الوكالات الإنسانية التي تقدم مساعدات حيوية في الصومال تحذيرات واضحة بشأن تلك الأزمة في الأشهر الماضية. وينبغي، في ظل التوقعات بأن يصل عدد المحتاجين للمساعدات الإنسانية في عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٨ ملايين شخص، أن نعمل من أجل تكثيف المساعدات على نحو يكفل تعزيزها واستدامتها من أجل منع وقوع مجاعة.

إن النساء والأطفال الصوماليين هم الأكثر تضرراً من النزوح القسري. ولذلك، ينبغي لنا أيضاً أن نعالج الفجوات والتفاوتات في مجال توفير الحماية والتي تفاقم جراء الأزمة الإنسانية الحالية. ومن أهم الاستجابات ذات الصلة تنفيذ جهود للمساعدة الإنسانية شاملة جنسانياً. ومن شأن ذلك أن يهيئ بيئة أكثر أماناً للنساء والأطفال الذين يعانون بشكل غير متناسب من الحالة المأساوية الراهنة. ولذلك، نؤيد النداء الذي وجهته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشأن هذه المسألة. فالمرأة الصومالية تستحق أن يتحلى المجتمع الدولي والشركاء في المجال الإنساني بقدر أكبر من الشجاعة في مساعدتها حتى تتولى زمام الأمور، لا في التغلب على الأزمة الحالية فحسب، بل أيضاً في إعادة بناء مجتمعاتها المحلية بعد ذلك.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائبة الممثل الخاص غيبهو والممثل الخاص سوييف والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطاتهم وإسهاماتهم.

يكتسي تحقيق السلام والاستقرار في الصومال أهمية حاسمة لاستقرار القرن الأفريقي وازدهاره ويمكن أن يسهم في بناء اقتصاد بحري نابض بالحياة يمتد من خليج عدن إلى المحيط الهندي. وقد شهد الصومال، تحت قيادة الرئيس الاتحادي المنتخب حديثاً، زخماً

الماضي قدرا جيدا من الشروط الأساسية لاستعادة مؤسسات الدولة وتعزيز التدريب للمصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية في البلد. ونتوقع أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية الصومالية، بمن فيهم قادة ولايتي بونتلاند وصوماليلاند، العمل مع مقديشو لإرساء نموذج مستدام للحكم الاتحادي في البلد. وفي الوقت نفسه، لا نزال نؤمن بضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية للصومال ووحدته.

وما فتئنا نؤيد الجهود التي تبذلها مقديشو لتحقيق الاستقرار السياسي داخليا. ونلاحظ أن المجلس الاستشاري الوطني قد كثف عمله. وفي ذلك الإطار، توصلت الحكومة والولايات الاتحادية إلى اتفاقات تعاون مهمة من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية. ونرحب بتوقيع اتفاق بين الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات الصومالية بشأن تقسيم السلطات.

وفي غضون ذلك، نلاحظ الحالة الإنسانية المتردية بوجه عام في جميع أنحاء الأراضي الصومالية. فلا يزال قسم كبير من السكان على شفا المجاعة، التي من المتوقع أن تبلغ ذروتها في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه من هذا العام إذا لم يتسن توفير القدر اللازم من المساعدات الإنسانية.

ولا تزال الحالة الأمنية في البلد تشكل مصدر قلق بالغ. فحركة الشباب المتطرفة تواصل اعتداءاتها على المنشآت الحكومية والوحدات العسكرية والمنظمات الدولية والمدنيين في المناطق الحضرية، لا سيما في العاصمة ومنطقة شبيلي السفلى. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أطلق مسلحون النار على طائرة هليكوبتر تابعة للشركة المساهمة الروسية "يوتاير - هليكوبتر سيرفسيز"، التي تشارك في تقديم خدمات النقل الجوي لبعثة الأمم المتحدة الإنسانية في الصومال.

ونذكر أن الجيش الوطني الصومالي، بدعم من الميليشيات المحلية، قد نفذ سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة في ولايتي غالمودوغ وهيرشبيلي، أسفرت عن تحرير عدة بلدات من حركة الشباب. ويسرت السلطات الاتحادية أيضا تسوية الحالة في ولاية جنوب غرب الصومال. ومع ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء المواجهة التي اندلعت في

قادرة على كسب ثقة الناس على أرض الواقع وجعلهم يطمأنون إليها. وستهيئ هذه الجهود الظروف التي لا تتطلب استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

ثالثا، من الأهمية بمكان توفير الحماية للفئات الأكثر عرضة للخطر والتصدي بطريقة كلية شاملة للتهديدات المتعددة الأوجه التي يتعرض لها الأمن البشري. ولا تزال الاشتباكات وأعمال العنف المستمرة بلا هوادة تسفر عن نزوح عدد كبير من النساء والأطفال المعرضين لخطر الوقوع ضحية لتجنيد الأطفال والعنف الجنسي. وتفاقم تلك التحديات الحالة الإنسانية المتردية بالفعل التي تسببها موجات الجفاف الشديد وغيرها من الآثار المناخية وتزايد سوءها. ويكتسي اتباع نهج يراعي منظور المرأة والسلام والأمن أهمية حاسمة في التغلب على الصعوبات التي يواجهها الصومال. وينبغي أن يستند نهجنا بشكل أساسي إلى الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وسعيا لبناء قدرة المجتمع على الصمود، ينبغي أن نواصل دمج مساعدتنا في ذلك النهج الترابطي فيما يتعلق بالأمن الغذائي والرعاية الطبية وتمكين الشباب وما إلى ذلك.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد للمجلس أن اليابان تواصل الاضطلاع بدورها، بما في ذلك بوصفها رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن حركة الشباب، في تعزيز السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة الأوسع نطاقا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر نائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيدة أنيتا كيكبي غيبهيو؛ ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، السيد محمد الأمين سوييف؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، على إحاطاتهم.

نتابع عن كثب تطورات الحالة في جمهورية الصومال الاتحادية، حيث لا تزال حالة الأمن الداخلي صعبة ومستويات التهديد الإرهابي مرتفعة والتشرذم العميق في المجتمع، على الصعيدين الإقليمي والعائلي، مستمرا. وقد هيأ اختتام الدورة الانتخابية المطولة في العام

ولذلك من الأهمية بمكان أن تكون هناك سياسة انفتاح تمكن من تعزيز تلك الجهود مع ضمان الشفافية والثقة. وفي هذا السياق، ندعو إلى مواصلة ذلك العمل وتعزيزه في المجالات التالية.

أولاً، على الجبهة السياسية، نأمل أن يواصل المجلس الاستشاري الوطني العمل بشأن الخطة الوطنية والعمليات الانتخابية. لقد ثبت أن الديمقراطية الشاملة للجميع هي المفتاح في التغلب على النزاعات، وبناء المؤسسات، وتنفيذ السياسات الرامية إلى ضمان الرفاه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسلامة العامة. وبوصف إكوادور من الموقعين على مبادرة الالتزامات المشتركة لخطة مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فإنها تقدر الإرادة السياسية التي أبدتها حكومة الصومال في العمل على تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، بما في ذلك من خلال ميثاق المرأة الصومالية وخطة العمل الوطنية للبلد المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشجع الصومال على تعزيز تلك الاستراتيجيات بغية ضمان مشاركة أكبر وأكثر إنصافاً للمرأة في البرلمان والمؤسسات الحكومية.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن، نأسف لاستمرار حركة الشباب في شن هجمات تتسبب في الموت والمعاناة. نحن ندين تلك الأعمال الشنيعة ونأمل ألا تمر دون عقاب. ويجب مساءلة حركة الشباب عن استخدامها للعنف وانتهاكاتها وتجاوزاتها لحقوق الإنسان. إن نتائج مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الصومال وجيبوتي وكينيا وإثيوبيا الذي عقد في ١ شباط/فبراير هي نتائج مشجعة. إنها تؤكد الحاجة إلى دعم الجهود الإقليمية والأهمية الحاسمة للوحدة الإقليمية في مواجهة تهديدات مثل تلك التي تشكلها حركة الشباب. ولذلك نحث على مواصلة بذل تلك الجهود المشتركة.

ثالثاً، حماية المدنيين هي مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى وفد بلدي. واستناداً إلى ما سمعناه اليوم، فإن حوالي نصف سكان الصومال بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. لقد أدت المجاعة وموجات الجفاف المتوقعة إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن لـ ١,٨ مليون طفل دون سن الخامسة. كما نشهد التهجير

منطقة سول المتنازع عليها بين صومالييلاند وبونتلاندي. ونأمل في تسوية حالة النزاع تلك في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبيرة على عمل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي تضطلع بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب وكفالة الأمن الداخلي. ونعتبر وجودها عاملاً حاسماً في ردع الأنشطة المتطرفة والأنشطة الأخرى غير القانونية في الصومال وشرطاً مسبقاً لإحراز تقدم في تعزيز دولته.

إننا ننظر بإيجابية إلى عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال. وننوه بالجهود التي يبذلها جيران الصومال لتقديم المساعدة في مكافحة الإرهاب، وقد رحبنا بمؤتمر القمة الإقليمي الذي عُقد في مقديشو في ١ شباط/فبراير، والذي جمع قادة الصومال وجيبوتي وكينيا وإثيوبيا وشهد توقيع عدد من الاتفاقات بغية تعزيز العمل المشترك ضد جماعة الشباب المتطرفة.

في هذه المرحلة، وكأولوية، يجب أن نركز على زيادة فعالية هيئات الإنفاذ الاتحادية في الصومال حتى تستطيع أن تكفل بنفسها السيطرة الفعالة على الأوضاع. وبحلول الوقت الذي تنتهي فيه بعثة الاتحاد الأفريقي من عملها، ينبغي أن يكون الشعب الصومالي قادراً على تحمل المسؤولية الكاملة عن ضمان الأمن في جميع أنحاء أراضي الصومال.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة غيبهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد سوف، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والسيدة بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم.

إننا نقدر الالتزام الذي تعهدت به حكومة الصومال الاتحادية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة وبعثة الأمم المتحدة بصفة خاصة، بمواصلة كفالة تعمير البلد من أجل تحقيق سلام دائم.

على إحاطاتهم. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

أود أيضا أن أعرب عن خيبة أملنا الشديدة لأن الظروف الراهنة لم تكن مواتية للمشاركة الآمنة لممثلة المجتمع المدني لإحاطة مجلس الأمن علما بقضايا المرأة والسلام والأمن. نأمل أن نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة أن يُسمع صوت المجتمع المدني، ويجب أن نبذل المزيد من الجهود لتمكين مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني من المشاركة الآمنة دون خوف من الانتقام أو المضايقة أو سوء المعاملة. ولتلك الأسباب نعمم كوثيقة من وثائق مجلس الأمن البيان الذي كان سيُدلى به باسم الحركة الصومالية للمساواة بين الجنسين، وهي حركة عالمية اجتماعية سياسية غير حزبية تتألف من ٩٠٠٠ امرأة صومالية متنوعة داخل البلد وفي الشتات اتحدن للدفاع عن المساواة بين الجنسين في الصومال.

إن الصومال في طريقه نحو تحول شامل، وينبغي للإصلاحات السياسية المنجزة بالفعل أن تستمر في تحفيز المزيد من التقدم. إن إحراز تقدم في عملية استعراض الدستور لتحقيق نموذج فعال للفيدرالية في الصومال يظل أمراً أساسياً. وتشجعنا الاتفاقات الأخيرة بشأن توزيع السلطات وإنشاء لجان فنية لاستعراض وإعداد توصيات بشأن مسائل الأمن الوطني والانتخابات بالاقتراع العام. وفي هذا الصدد، تشدد مالطة على أهمية إجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة ووجود حيز مدني يمثل جميع أصحاب المصلحة. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة هي العمود الفقري لكل مجتمع. ونرحب بإطلاق ميثاق المرأة الصومالية وخطة العمل الوطنية للصومال المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحث على تنفيذهما تنفيذاً كاملاً. فلن يتسنى إرساء أساس للحكم الفعال والسلام والتنمية المستدامين إلا عندما تصبح جميع النساء الصوماليات جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات صنع السياسات والقرارات.

وعلى الصعيد الأمني، كان عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية التي شهدناها، بعد أن ازداد فيه عدد الإصابات بين المدنيين بنسبة ١٥٣

القسري وعواقبه، بالإضافة إلى تزايد العنف بجميع أنواعه. لذلك ليس لدينا خيار سوى توحيد أصواتنا لدعم أكثر الفئات ضعفاً. ومن الأهمية بمكان ضمان تنفيذ قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨، الذي يتضمن سياسات لمنع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وحمايتهن منه، بالإضافة إلى تأكيد أهمية المساءلة في الانتقال إلى المصالحة الوطنية والسلام.

ونحن ندين نهب وتدمير البضائع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن الهجمات والتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني. الصومال بحاجة إلى السلع والإمدادات الأساسية لضمان بقاء مجتمعه المدني. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف الأيدي في مواجهة تلك الحالة، فيجب أن يساعد جهود الصوماليين وبعثة الأمم المتحدة. وتشيد إكوادور بالتعاون الكبير بين بعثة الأمم المتحدة وحكومة الصومال بشأن مسائل مثل الحد من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال وحمل المراهقات والقضاء عليها، وإضفاء الطابع الديمقراطي على الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز ثقافة الوقاية فيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وإنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتوفير معلومات محددة عن عدد النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي من أجل تطوير السياسة العامة.

وأخيراً، نقدر جهود حكومة الصومال في إطار القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) وندعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية وداخل منظومة الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الأزمة. ونرحب أيضاً بوجود الممثل الدائم للصومال في القاعة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر السيدة غيبهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للصومال والرئيسة بالنيابة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والممثل الخاص سوييف ووكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية بحوث

في المائة. إن حركة الشباب تواصل استغلال عدم الاستقرار الإقليمي. استجابة إنسانية أكثر شمولاً للجنسين، مع التركيز على النساء والفتيات وتدين مألطة بشدة جميع الهجمات التي تشنها حركة الشباب، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين.

وفي الختام، تؤكد مألطة مجددا دعمها المستمر للصومال. ونشيد بالعمل الذي اضطلع به نائبة الممثل الخاص للأمين العام ورئيسة البعثة مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي. وينبغي أن يظل السعي إلى استعادة السلام الدائم والأمن والاستقرار في الصومال بوصلتا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ الرئاسة المالطية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لها كل النجاح. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد محمد الأمين سويف، والسيدة أنيتا كيكي غيبهو، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على إحاطتهما. وأشكر السيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

عزز الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، رؤيته المتمثلة في التشديد على نهج يشمل الحكومة بأسرها ويُبذل فيه جهد متساوٍ لدعم بناء الدولة من خلال تسوية سياسية شاملة وعملية مصالحة طويلة الأجل. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تحقيق العديد من الأولويات المحددة لحكومة الصومال الاتحادية. فعلى الجبهة السياسية، عقد الرئيس اجتماعات تشاورية وطنية منتظمة لتعميق النظام الاتحادي وتعزيز التعاون بشأن أولويات بناء الدولة. والاختتام الناجح لمؤتمر المصالحة في عاصمة ولاية جنوب غرب الصومال، بيدوا، في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير، دليل حقيقي على تحاور الحكومة الشامل للجميع مع كافة أصحاب المصلحة لحل المسائل المعلقة والبناء على اتفاقات ونتائج دورات المجلس الاستشاري الوطني وتنفيذها.

ولا تزال مألطة تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، التي تساعد في التنسيق المنهجي لقطاع الأمن في الصومال. وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وهو مانح رئيسي لبعثة الاتحاد الأفريقي، نواصل أيضا دعم التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى الصومال. ونشيد بالتزام الاتحاد الأفريقي المستمر ومناشدته لاستكمال مهام بعثة الاتحاد الأفريقي في نهاية المطاف بحلول عام ٢٠٢٤.

ولا يزال الصومال عرضة لأشد الآثار الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي، التي تفاقت بسبب الجفاف الشديد. إذ يعاني ما يقرب من نصف سكان الصومال من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويساورنا قلق عميق إزاء اتجاهات سوء التغذية الحاد والافتقار إلى النظافة الصحية، مما يهدد بزيادة الأمراض والمزيد من النزوح.

ويثير جزعنا الطريقة التي تركت بها تلك التهديدات المتداخلة الأطفال خارج المدارس، وبالتالي إخضاعهم لظروف استغلالية وخطيرة. ومع تسجيل ما يصل إلى ١ ١٢٧ انتهاكا ضد الأطفال، فإننا ندعو إلى تحقيق العدالة والمساءلة على وجه السرعة، ونواصل دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ومألطة ملتزمة التزاما عميقا بمكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصل بالنزاع. ويسرنا أن نسمع عن عدد من البرامج التي وضعت لزيادة الوعي بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك حلقات العمل لأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة أي عوائق اجتماعية أو قانونية أمام كفالة المساءلة. ونحث السلطات الصومالية على التحقيق في جميع حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها ومقاضاة مرتكبيها، استنادا إلى نهج يركز على الضحايا. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. كما نكرر دعوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى

الرغم من أن تنفيذ خطة الصومال الانتقالية للأمن هو عملية تتطلب كثيرا من الموارد، تجدر الإشارة إلى أن حكومة الصومال الفيدرالية قد نجحت بالفعل في تحقيق ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الأولويات والأهداف المحددة في التقرير السابق الذي تم تقديمه إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن أنشطة الخطة الانتقالية للصومال لن تنجح ما لم يتم رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال بالكامل وما لم يتم توفير الدعم الدولي الواضح وإعادة هيكلة مع المواءمة المناسبة مع الحقائق على أرض الواقع، بما في ذلك الاستثمار في المشاريع ذات الأثر السريع في المناطق المحررة مؤخرا.

لقد تجنب الصومال المجاعة التي كانت تلوح في الأفق العام الماضي. ونشكر المانحين والوكالات الإنسانية على استجابتهم لنداء الحكومة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المحليين. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وهي أمر حاسم للعمل الذي تتطوي عليه استراتيجيات حكومة الصومال الاتحادية الطويلة الأجل للاستثمار في التحول المنهجي ودعمه عبر الدورات الطويلة الأمد. وعلاوة على ذلك، نشدد على استخدام النظم القطرية، التي تشكل عنصرا مهما في بناء قدرة دولتنا على صون الأمن، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو، وتقديم الخدمات. ويؤدي تجاوز النظم القطرية إلى تكاليف معاملات إضافية لحكومتنا وقد يصرف الانتباه عن النظم التي تحكم استخدام الموارد المحلية، مما يقوض مساءلة الدولة.

وفي شمال الصومال، ما زلنا نشعر بالفزع إزاء العدوان على سكان بلدة لاسعانود وندينه، وهو ما تسبب في معاناة إنسانية هائلة جدا وخسائر في الأرواح وتشريد مدني على نطاق واسع. ودعا الرئيس حسن شيخ محمد إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية والتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار. وتقف حكومة الصومال الاتحادية على أهبة الاستعداد لتهيئة الظروف لبدء حوار وطني شامل للجميع ومملوك للصوماليين لحل النزاع وبالتالي إرساء الأساس للسلام والاستقرار في جميع أنحاء البلاد. وتشدد حكومة الصومال الاتحادية على واجبها

واستضاف الصومال رؤساء دول البلدان المجاورة، جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، في مؤتمر قمة تاريخي للدول على خط المواجهة في مقديشو الشهر الماضي اتفقوا فيه على تعزيز الكامل للتعاون الأمني الثنائي وللدفع الأخير في الجهود الإقليمية لهزيمة الإرهابيين الدوليين في الصومال. وهذا أمر حسن التوقيت ومعقول، وهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن على نحو مستدام في منطقتنا والقارة، بصفة عامة، بالنظر إلى أننا نواجه تهديدا مشتركا. والصومال ممتن حقا لجميع شركائه الدوليين الذين يقفون معنا تضامنا في مكافحة الإرهاب الدولي في الداخل.

تحرز الحكومة الصومالية تقدما واضحا في استراتيجيتها الشاملة الجديدة لمحاربة حركة الشباب عسكريا وأيديولوجيا. لقد عزمنا أن الكيل قد طفح وأن جماعة "الخوارج" الإرهابية الدولية يجب أن تهزم هزيمة شاملة ونهائية. وعقدت الحكومة الصومالية مؤتمرا ضم أكثر من ٣٠٠ من علماء الدين ورجاله في مقديشو في كانون الثاني/يناير. وأعلن رجال الدين وعلماءه، الذين جاؤوا من مختلف مناطق الصومال والشتات، تأييدهم لحرب الحكومة ضد حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية ودحضوا عقائدا أيديولوجياتهم المتطرفة العنيفة. لقد استجاب شعبنا لنداء حكومتنا للوقوف معنا في الكفاح من أجل تحرير الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية. وهم الآن ينظمون ويقاثلون بشكل عضوي مع الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الأخرى لجعل الصومال أكثر أمانا لمستقبلهم.

ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كثفت قواتنا المسلحة الوطنية عملياتها الهجومية ضد الجماعات الإرهابية في ولايتي هرشبيلي وغالمودوغ وطردتها من العديد من المدن والقرى. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الموارد اللوجستية والمالية، بدأت قوات الأمن الصومالية في القيام بعمليات تطهير وعمليات مستهدفة في ولايتي جنوب غرب الصومال وجوبالاند. وحتى الآن، نجحت جميع العمليات مؤخرا في جميع مناطق عمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية حيث تم تحرير طرق الإمداد الرئيسية الحيوية والمراكز السكانية. على

المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الصومال الاتحادية ملتزمة بالتحقيق مع الجناة ومحاسبتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

في حماية السكان الصوماليين ومسؤوليتها عن مواصلة تقديم الدعم الإنساني الكبير المستمر للمتضررين من النزاع في لاسعانود، ولا سيما النساء والأطفال. وندعو شركاءنا الدوليين إلى تقديم المساعدة الفورية في شكل وصول آمن وسريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان لاسعانود وإقليم سول.

إن ما يحدث في لاسعانود اليوم جريمة ضد الإنسانية، وضد قيم الشعب الصومالي. وفي ذلك الصدد، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم التي تتطوي على هجمات عشوائية على